

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



## مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في: العلوم المالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من طرف: يحياوي لطفي و جاب زهير

بعنوان

أهمية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المؤسسة  
الاقتصادية الجزائرية  
دراسة الحالة بديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان  
-OPGI TLEMSEN-

نوقشت بتاريخ 2018 /05/27 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

جامعة تلمسان

الأستاذ. بن لولو سليم بدر الدين

مشرفا

جامعة تلمسان

الأستاذ. سعيداني محمد

ممتحنا

جامعة تلمسان

الأستاذ. بوغرارة بومدين

## إهداء

إلى من علمتني كلماتي الأولى مهجبه الروح و بهجة الحياة.... أمي الحنون  
إلى ذلك الذي استل لقمه العيش من قسوة الصنور.... أبي  
وإلى من تدعوا لي لأحد ثمرة نجاحي..... خاليتي جدي

إلى كل من ساندني في مذكرتي.... زوجتي و أختي و كل العائلة  
إلى كل الأصدقاء عثمان - زكريا- فيصل- بومدين وإلى كل طلاب الدفعة

2018 - 2017

إلى أولئك الذين يحملون على كاهلهم بناء جيل المستقبل.... أساتذتنا الكرام  
إلى شقائق النعمان التي نبتت من دماء الشهداء إلى.....  
الوطن

لطيفي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

و إلى أمي التي علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

و إلى إخوتي و أسرتي جميعاً

و إلى أساتذتي، إلى زملائي و زميلاتني

و إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً بركة يضيء الطريق أمامي

و إلى من أضاء بعلمه عقل غيره

أهدي هذا البحث المتواضع

راجياً من المولى عز و جل أن يجد القبول و النجاح

زهراء

## شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أنار دربنا وألهمنا هيبة الصبر وتحمل عناء هذا المشوار إلى نهايته.

**لقوله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم " . سورة ابراهيم - الآية 07**

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " سعيداني محمد" الذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة.

كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ونشكر مؤسسة *OPGI* التي قامت باستقبالنا، ومساعدتنا على الإجابة على الاستقصاء.

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

## ملخص الدراسة:

حاولت هذه المذكرة تسليط الضوء على مدى تطبيق نظام التدقيق الداخلي حسب معاييره الدولية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما يميز هذه المذكرة أنها تعرضت لمصطلح التدقيق الداخلي والتعريف المفصل للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والأهمية التي تحظى بها ومدى تطبيقها، وقامت هذه الدراسة أيضا بذكر المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر والهيئة المشرفة عليها والعلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي ثم العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وأهميتها. اما في الدراسة التطبيقية قمنا بدراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان وذلك بتعرفنا على مهام ودور خلية التدقيق ومدى تطبيقها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي

**الكلمات المفتاحية:** تدقيق داخلي. مؤسسات عمومية.مراجعة. اقتصاد. محاسبة. معايير هيئة

### Summary:

This study attempts to highlight the degree of application of the internal audit system according to international standards in the Algerian economic institutions, and what distinguishes this study is that it has been submitted to the internal audit and the detailed definition of international standards for internal audit , their importance and their applicability. The study also mentioned the stages experienced by the internal audit profession in Algeria The internal audit in Algeria and the body that regulates this profession and the relationship between internal and external audit, and the relationship between the audit internal and internal control and its importance Since our study focused on the subject of the audit of the Algerian institution, we mentioned the Algerian auditing standards which concerns the external audit. In the applied study, we examined the status of the Tlemcen Real Estate Promotion and Management Office by presenting the functions and role of the audit unit and its application to international internal audit standards.

**Key words:** internal audit, public institutions, revise economy, standards, entity

## مقدمة:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر فقد أوجدت السلطات العمومية وسائل جد فعالة لتأصيل دور هذه المؤسسات في التنمية والتقدم.

ومن تلك الوسائل تبني إصلاحات هدفت إلى خلق آليات رقابية تعمل إلى جانب الآليات الرقابية الخارجية في توجيه هذه المؤسسات للوصول إلى غايتها المرجوة وعليه فقد قامت الدولة بعد فشل آليات الرقابة الخارجية التقليدية لوجودها منذ نهاية الثمانينات في تحقيق الدقة المطلوبة بتبني فكرة التدقيق الداخلي الذي كان بمثابة الحل الأنجع الذي يعكس صحة أي عمل عند نهاية كل فترة مالية لأنه يفحص ويدقق نتائج الأنشطة الاقتصادية في إطار مجموعة من المعايير التي تحكم مهنة التدقيق ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية ومعرفة دور الرقابة الداخلية والتدقيق في إدارة المؤسسات خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

## الاشكالية:

إن لوظيفة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دور فعال ولها العديد من المزايا، ففي هذه الدراسة أردنا معرفة مدى تقييد هذه المؤسسات بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ( IIA) Institute of Internal Auditors وبالتالي تتلخص إشكالية هذه الدراسة في ما يلي:

هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحترم وتطبق هذه المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المتعارف عليها؟

## الأسئلة الجزئية

ما هو مفهوم التدقيق الداخلي وما هو دوره داخل المؤسسة؟

ماهي الخطوات المتبعة في عملية التدقيق الداخلي ؟

فيما تتمثل معايير التدقيق الداخلي ؟

## الفرصيات

✓ تكمن أهمية التدقيق الداخلي في علاقته بالإدارة العامة

✓ توجد علاقة ايجابية بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

✓ ان الاعتماد على تطبيق معايير التدقيق الداخلي يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة داخل المؤسسة

## 2) أهداف هذه الدراسة:

نريد معرفة أو الوصول إلى بعض الأهداف منها:

أ- معرفة مدى تطبيق هذه المعايير داخل مؤسساتنا الاقتصادية وذلك بذكر الأهداف والممارسات الفعلية داخل المؤسسات ونقوم بمقارنتها بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي .

ب- تسليط الضوء على جوانب النقص في ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية، وحصر الصعوبات التي تعرقل تطبيقها الكامل والصحيح للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي .

## 3) أسباب اختيار الموضوع:

- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية قصد تحسين فعالية هذه المهمة .

- المعرفة المعمقة حول عمل المدقق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية .

## 4) أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التوصل إلى مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية .

- أهمية التدقيق الداخلي في التحقق من صحة البيانات المالية لاعتبارها ذات أهمية كبيرة داخل المؤسسة من أجل الحفاظ على كيان المؤسسة .

- تحسين التدقيق الداخلي يساهم في رفع مستوى الأداء المالي داخل المؤسسة .

تمهيد :

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة أساسية داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ولذلك على المؤسسة أن تحرص على تطبيقها وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من اجل اثبات بياناتها ومصداقية قوائمها المالية وتساهم في تحسين وتطوير الأداء الرقابي للمؤسسات الاقتصادية بما يمكن من خلق قيمة مضافة والتحكم في المخاطر وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة والمسؤولية ومن خلال هذا السياق قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى خمسة مباحث هي:

- المبحث الأول : مدخل إلى التدقيق الداخلي
- المبحث الثاني :عموميات حول التدقيق
- المبحث الثالث :أساسيات التدقيق
- المبحث الرابع : الرقابة الداخلية
- المبحث الخامس :الواقع المهني للتدقيق الداخلي في الجزائر

### المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي

#### المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي<sup>(1)</sup>

إن التدقيق الداخلي ليس بالمفهوم الجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة فالهدف منه اكتشاف الأخطاء والغش

فالمفهوم الشامل للتدقيق الداخلي يتضمن في محتواه الواسع بأنه:

✓ نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشره المؤسسة للقيام بخدمتها

✓ أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة

✓ وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة مع إدخالها

ويعرف التدقيق الداخلي (:على انه مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات

والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، ط1، ص 33.

المؤسسة وفي التحقق من إتباع المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك الخطط وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء إغراضها واقتراح التعيينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الإنتاجية القصوى)

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA على أن التدقيق الداخلي (هو وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للإطلاع على مسؤولياتهم بجدارة حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة<sup>(1)</sup>)

كما عرف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي حسب نشرة عام 1997 (على انه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها)

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات: نفس المرجع، ص 34

وحسب نشرة عام 1999 لمعهد المدققين وأخر تعريف للتدقيق الداخلي (على أنه نشاط تأكيد استشاري مستقل مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين الرقابة والتوجيه).

ومن خلال التعريفات المذكورة لمفهوم التدقيق الداخلي فإن التدقيق الداخلي نشاط تقييمي مستقل يتم ممارسته داخل المنظمة لتدقيق العمليات المالية والإدارية وغيرها من العمليات وذلك لخدمة الإدارة ويتم ممارسته عن طريق قياس وتقييم فعالية وكفاءة أساليب الرقابة الداخلية المختلفة كما هو مصمم من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويلاحظ أيضا إن التدقيق الداخلي هو احد عناصر الرقابة الداخلية وانه كذلك نشاط مستقل وموضوعي واستشاري يضيف قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها.

### المطلب الثاني :لمحة تاريخية عن التدقيق

المتبع لتاريخ تتطور التدقيق يلاحظ تعدد وتنوع إشكال ومجال التدقيق فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح اعم وأوسع لإجراء وسائل إيصال النتائج يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التحسين المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي حيث تم في عام 1947

إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن IIA معهد المدققين الداخليين وفي عام 1957 تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي

وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي :على أنه مراجعة الأعمال والسجلات تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق ل الداخلي كثيرا في المنشآت المختلفة وقد تميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات: المرجع السابق، ص 30.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

إن تطور التدقيق كان رهينة الأبحاث المستمرة والتغيرات التي عرفتتها التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية.

#### المطلب الثالث : أنواع التدقيق الداخلي:

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق

#### ➤ تدقيق الألتزام:

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام أمام الأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من المنشأة وتقع

على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء

✓ التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة

✓ الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة

✓ رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم

✓ التدقيق التشغيلي

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها فهو يساعد الإدارة على حل

المشاكل بتقديم التوصيات من أجل سلوك نصح عمل واقعية فقد يشمل تدقيق العمليات تقسيما كاملا لنظام وقد يكشف

عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال

عرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقديم النشاطات التشغيلية والإدارية

ونتائج الأداء للنشاطات

ويعرف التدقيق التشغيلي أيضا بأنه الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا

كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة كما يشمل التدقيق تقييم

كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلفة للعمليات ويجب أنه يتضمن التدقيق أيضا

التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات: المرجع السابق، ص 56.

#### ➤ التدقيق المالي:

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول وفق

درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق تخضع كافة العمليات المالية للتدقيق المالي والذي يقوم على

✓ التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها

✓ التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبيت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد السلطة المخول لها اعتماد السلطة

المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها

✓ المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والمخالفات

والإيصالات والكشوف الأصلية

✓ التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الظروف بالمستند الأصلي لا ينبغي وجود مراجعة مالية متخصصة

قبل الصرف مسؤولية الإدارات والأقسام تجاه واجبات التدقيق الداخلي

#### ➤ تدقيق نظم المعلومات

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في

الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة

#### ➤ تدقيق الأداء

إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة

والقوانين يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات: المرجع السابق، ص 59.

### المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق

#### المطلب الأول: أهمية التدقيق

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه والمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من اجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية

لقد تبوأ وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات والشركات ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها ووقائي من خلال تدقيق الإحداث والوقائع الماضية لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق<sup>(1)</sup>

لقد تطور هذا المفهوم للتدقيق الداخلي بعد عام 2000 وظهر المفهوم الجديد على انه نشاط تأكيدى واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشأة

تأكيدى لتطمئن الإدارة بان المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومه ويتم التعامل معها بشكل مناسب واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشأة لتطمئن الإدارة بان المخاطر المرتبطة بالمنشأة ويتم التعامل معها بشكل مناسب واستشاري لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

#### المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي<sup>(2)</sup>

يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي كما يلي :

✓ تدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات: المرجع السابق، ص 63.

<sup>2</sup> نادر شعبان السواح: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، دار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.

- ✓ قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف
- ✓ تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها
- ✓ حماية أصول المؤسسة
- ✓ منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت
- ✓ تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية ودقة بياناتها
- ✓ التدقيق الدوري المنتظم ورفع التقارير والاقترحات والنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا
- ✓ تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية
- ✓ تقييم أداء الأفراد بشكل عام
- ✓ التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الخارجي
- ✓ المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف ووضع الإجراءات لها

### **المطلب الثالث : مقومات ومزايا التدقيق الداخلي**

#### **• أولاً : مقومات التدقيق الداخلي**

يتوقف فاعلية التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات أهمها :

1. الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة: من خلال تبعية التدقيق الداخلي للإدارة العليا وذلك لتجنب القيود التي تفرض من الأجهزة التنفيذية
2. الاستقلال: التدقيق الداخلي جزءاً من الوظائف الإشرافية في المنشأة وتبدل المنظمات المهنية العالمية جهود لإنشاء منظمات للمدققين الداخليين للمحافظة على حقوقهم واستقلالهم
3. الكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي: حيث يلزم أن يكونوا مؤهلين علمياً وعملياً وحصلوا على الدورات التدريبية المستمرة لتنمية كفاءاتهم
4. التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي: لا يجب أن يكون عمل التدقيق الداخلي ارتجالياً أو عشوائياً بل مخططاً ومبرمجاً في صورة برنامج أسبوعي أو شهري ليساعد في عملية التدقيق

5. وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي: هناك ضرورة مهنية لوجود إرشادات للتدقيق الداخلي وكذلك برامج للعمل ونظم الخبرة وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن ويتولى هذا الأمر منظمات التدقيق المهنية
6. شمولية التدقيق الداخلي: ويقصد بذلك أن لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على تدقيق بعض العمليات وترك البعض الآخر أو ينتظر حتى تأتي شكوى ويطلب جمع حقائق عن موضوع تلك الشكوى بل يجب أن تشمل كافة المعاملات والأحداث في المنشأة
7. دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي: يجب تدعيم قسم التدقيق الداخلي بالإمكانات المادية والبشرية وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن
8. العلاقات الحسنة مع العاملين في المنشأة: يجب أن تبني علاقة طيبة بين المدقق والعاملين داخل المنشأة حيث يتم الحصول على الإيضاحات وتصويب الأخطاء
9. استخدام وسائل التدقيق المتقدمة: يجب على المدقق الداخلي استخدام وسائل التقنية الحديثة مثل نظم الحسابات<sup>(1)</sup>

#### • ثانياً: مزايا التدقيق الداخلي

يوجد لتدقيق الداخلي مجموعة كبيرة من المزايا :

- ✓ إن المدقق الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكله يستطيع أن يلمس كل نواحيه وجوانبه
- ✓ إن التدقيق الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار العام بحيث يقوم بتدقيق شامل داخل المؤسسة وبصورة مستقلة
- ✓ إن مزايا التدقيق الداخلي تتوقف بشكل كبير على التقرير الذي يعده المدقق الداخلي ويجب لن يكون التقرير واضحاً بحيث يجذب اهتمام الشخص الذي يوجه إليه<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> محمود عبد السلام محسن: مذكرة ماستر: مدى اهتمام المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 19.

### المبحث الثالث: أساسيات التدقيق

#### المطلب الأول: معايير التدقيق

- المجموعة الأولى: معايير السمات تناولت خصائص المنظمة والأفراد الذين يقومون بممارسة نشاط

#### التدقيق الداخلي

1. معيار رقم 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية: يوضح هذا المعيار أن الغرض والسلطات والمسؤوليات الممنوحة للمدقق

الداخلي يتم منحها من طرف مجلس الإدارة

2. معيار رقم 1100 الاستقلالية والموضوعية: يوضح أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون مستقلة وان المدققين

الداخليين يجب أن يكون موضوعي في أداء هذه الأنشطة ويشمل هذا المعيار ثلاث معايير فرعية

➤ المعيار الأول يتعلق بالاستقلال التنظيمي حيث يجب على المدقق الداخلي ان يرفع تقريره إلى المستوى الإداري

المناسب داخل المؤسسة

➤ المعيار الثاني يتعلق بالموضوعية الشخصية للمدقق الداخلي يجب عليه ان يكون محايدا غير منحاز

➤ المعيار الثالث يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية ويوضح هذا المعيار بان أي ضعف في الاستقلالية

يجب الكشف عنه للأطراف المعنية

معيار رقم 1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة: حيث يشمل هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية الأول يتعلق بالكفاءة

المهنية والثاني معيار العناية المهنية والثالث يتعلق بالتطوير المهني المستمر

معيار رقم 1300 تأكيد الجودة وبرامج التحسين: ويقضي هذا المعيار من المسؤول عن قسم التدقيق الداخلي أن يطور

ويحافظ على برنامج يضمن تامين وتحسين الجودة والتدقيق يغطي كافة أوجه النشاط وضمان انسجام عمل التدقيق

الداخلي مع المعايير والقواعد الأخلاقية ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي :

<sup>1</sup> محمود عبد السلام محسن: المرجع نفسه، ص 20.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

➤ معيار الأول يتعلق بتقييم برامج الجودة ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير البرامج المطبقة على الجودة<sup>(1)</sup>

➤ معيار الثاني يتعلق بالتقرير عن برامج الجودة ويتطلب ذلك من المسؤول عن التدقيق الداخلي إبلاغ مجلس الإدارة

➤ المعيار الثالث يتعلق بمراقبة اتساق العمل مع المعايير وينص على تشجيع المدققين الداخليين على التقرير بان عملهم يتسق مع المعايير ويشير إلى أنهم غير ملزمين بذلك

➤ المعيار الرابع ينص على الكشف أن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير وهذا يقتضي من المسؤول عن التدقيق الداخلي أن يكشف فوراً للإدارة العليا أو مجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية التدقيق الداخلي

• **المجموعة الثانية:** معايير الأداء وهي المعايير التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي والتي يتم من خلالها

قياس أنشطة التدقيق الداخلي

✓ معيار رقم 2000 إدارة أنشطة التدقيق الداخلي: والتي يستوجب على المدقق الداخلي إدارة قسم بما يضمن المساهمة بقيمة مضاعفة للمؤسسة والذي يشمل خمسة معايير فرعية

➤ المعيار الأول يتعلق بالتخطيط والذي يوجب على المدقق الداخلي وان تتسق هذه الحطة مع أهداف المؤسسة

➤ المعيار الثاني يتعلق بالاتصال مع الجهات المختصة والحصول على موافقة والذي يتعلق بضرورة الاتصال بالإدارة العليا

➤ المعيار الثالث حلول إدارة الموارد والذي يتعلق من واجبات المدقق الداخلي من توافر الموارد الداخلية لإنجاز خطة التدقيق الداخلي

➤ المعيار الرابع حلول التنسيق والذي يوجب على المدقق الداخلي التنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقوم بتزويد المؤسسة بالخدمات والاستشارات

➤ المعيار الخامس حول التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وينص على أن المدقق الداخلي يجب عليه أن يرفع تقريره دورياً للإدارة العليا

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة: التدقيق الداخلي والحكومي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 84.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- ✓ معيار رقم 2100 طبيعة العمل والذي يشمل معيارا تتعلق بما يلي :
- معيار الأول إدارة المخاطر وينص على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المؤسسة على تقييم المخاطر الهامة التي تتعرض لها<sup>(1)</sup>
- معيار الثاني يتعلق بالرقابة والذي ينص على نشاط التدقيق الداخلي يجب ان يساعد المؤسسة على الاحتفاظ بنظم فعالة للرقابة من خلال تقييم كفاءة وفعالية هذه النظم وتقديم اقتراحات فعالة باتجاه التحسين المستمر
- معيار الثالث يتعلق بالحكومة والذي ينص أن نشاط التدقيق الداخلي يجب ان يقيم عملية الحكومة في المؤسسة ويقدم التوصيات المناسبة لتحسين الحكومة
- المعيار رقم 2200 تخطيط المهمة: الذي يلزم المدققين الداخليين بتسجيل خطة عمل لكل مهمة وتحتوي على الحد الأدنى لتوقيت ومصادر مادية والبشرية التي ستستخدم في انجاز هذا العمل ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية
- معيار الأول أهداف المهمة التي يجب أن تحدد مسبقا
- معيار الثالث تخصيص الموارد المهمة التي يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا الموارد اللازمة لإجراء كل مهمة من اجل ضمان تحقيق الأهداف
- معيار الرابع برنامج العمل الذي يوجب على المدقق الداخلي أن يطور برنامج العمل بشكل يضمن تحقيق الخطة والأهداف
- معيار رقم 2300 أداء المهمة: ينص على أن المدققين الداخليين يجب أن يحددوا ويسجلوا المعلومات اللازمة للوصول للأهداف المهمة ويشمل أربعة معايير فرعية
- معيار الأول تحديد المعلومات حيث يشير المعيار إلى أن المدققين الداخليين يجب عليهم تحديد المعلومات الملائمة والموثوقة والكافية لانجاز النشاط
- معيار الثاني تحليل المعلومات حيث يشير المعيار على أن المدققين الداخليين يجب أن يبنوا استنتاجاتهم على تقييم وتحليل المعلومات بشكل كاف وعميق

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة: المرجع السابق، ص 85.

## ➤ الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- معيار الثالث تسجيل المعلومات يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بتسجيل المعلومات ذات العلاقة بتحليلاتهم واستنتاجاتهم والتي تدعم الآراء التي يتوصلون لها
- معيار الرابع الإشراف على المهمة حيث يشير المعيار إلى أن المدققين الداخليين يجب أن يخضعوا للإشراف الملائم وكافي للتأكد من الوصول إلى الأهداف وتأمين جودة العمل<sup>(1)</sup>
- ✓ معيار رقم 2400 توصيل النتائج: يوضح أن المدققين الداخليين يجب أن يقوموا بتوصيل نتائج عملهم إلى الجهات ذات العلاقة ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية
- ✓ معيار الأول معايير التوصيل ويشير هذا المعيار أن التقرير يجب أن يوضح الأهداف والنطاق والاستنتاجات والتوصيات والخطط الملائمة لتطبيق التوصيات
- ✓ معيار الثاني جودة التقارير حيث يشير المعيار إلى أن التقارير يجب أن تكون موضوعية ومختصرة وواضحة
- ✓ معيار الثالث خاص بحالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير حيث يشير المعيار إلى أنه حين يكون عدم التزام بمعايير التدقيق الداخلي فإنه على التقرير أن يوضح معيار الذي لم يتم الالتزام به بشكل كامل
- ✓ معيار الرابع نشر النتائج حيث يشير المعيار إلى المدقق الداخلي يجب أن يوصل نتائج العمل إلى الأطراف المناسبة
- ✓ معيار رقم 2500 مراقبة تنفيذ التوصيات: حيث يشير هذا المعيار أن المدقق الداخلي يجب أن يؤسس ويحافظ على النظام الخاص بمراقبة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير
- ✓ معيار رقم 2600 المخاطر المقبولة بعدو تنفيذ التوصيات حيث يشير هذا المعيار إلى أن المدقق الداخلي إذا ما وجد مستوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ التوصيات غير مقبول عليه أن يناقش المسألة مع الإدارة العليا وعند عدم الوصول إلى حل على المدقق الداخلي بالتوافق مع الإدارة العليا أن يتوجه إلى مجلس الإدارة وإبلاغه بالأمر<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة: المرجع السابق، ص 86.

<sup>2</sup> أحمد حلمي جمعة: المرجع السابق/ ص 87.

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي

• أولا : مرحلة التخطيط والتحضير للمهمة

تخطيط المهمة وهو عبارة عن نقطة انطلاق أعمال التدقيق فالدقيق مسؤول عن إعداد خطة كتابية تتضمن ما يلي :

- دراسة النشاط موضوع التدقيق

- تقييم نظام الرقابة الداخلية

- خطة عمل برامج التدقيق

• ثانيا : مرحلة تنفيذ المهمة

تتضمن فحص وتقييم المعلومات والفحص المختلف للسندات والسجلات والفحص التحليلي لنظام الرقابة

الداخلية وجمع المعلومات عن طريق المقابلات وتشمل هذه المرحلة ما يلي :

جمع أدلة الإثبات وتكوين الملاحظات

تكوين النتائج والتوصيات

• ثالثا :مرحلة إعداد التقرير

تتضمن إيصال النتائج ينبغي على المدقق الداخلي خلال عملية الفحص والتدقيق ان يحدد الشكل الذي سيقدم

فيه أعماله للمهتمين بأعمال المؤسسة ويتم تقديم هذه النتيجة في شكل تقرير ويساعد هذا في اتخاذ القرارات<sup>(1)</sup>.

المطلب الثالث :أدوات التدقيق الداخلي

تتمثل أدوات التدقيق في أربعة أدوات كما يلي:

قوائم الاستقصاء:

وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة من الأسئلة التي تتناول جميع نواحي نشاط المؤسسة حيث يقوم المدقق بتوزيع

القوائم على الموظفين من اجل الحصول على الإجابات وتحليلها

<sup>1</sup> لطي شعباني: مذكرة ماجستير: المراجعة الداخلية مهمتها في تسيير وتحسين المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 114.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

#### أدوات الوصف:

وتشمل هذه الأدوات ما يلي :

الدراسة الوصفية : وتتمثل في تقديم تعليقات من طرف الجهة التي تكون محل التدقيق

الهيكل التنظيمي : يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق

عملية الاستجواب

شبكة تحليل الوظائف : تستخدم هذه الشبكة لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف

تحديد نقائص بين وظائف المؤسسة ومعالجتها

مسار المراجعة : هي طريقة تحليل يقوم من خلالها المدقق بعمله

خرائط التدقيق : تعرف على أنها تعبير شكلي لمجموعة من العمليات حيث يتم وصف كل الوثائق المختلفة

ورقة الكشف وتحليل المشاكل

هي وسيلة تحليل فعالة يقوم المدقق بملاها كلما واجه مشكلة وتسمح بتوجيه استنتاجات المدقق بهدف التوصل إلى

توصيات.

المعاينة الإحصائية: هي خطة تسمح باستخدام قوانين والمعاينة وتتضمن تحديد العينة واختيار العناصر وتقييم النتائج<sup>(1)</sup>

## المبحث الرابع: الرقابة الداخلية

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

منذ عدة سنوات تدخل مفهوم نظام الرقابة الداخلية في كل المجالات والأنشطة الاقتصادية، وفي معظم البلدان،

وفي القطاع الخاص والعام، كل هذا أدى إلى تعدد التعاريف المتناولة لنظام الرقابة الداخلية، ولكن ما يمكن ملاحظته أنها

تصب كلها في مجرى واحد، وقبل التطرق إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية نبدأ بتناول مصطلح " الرقابة" من النظرية

<sup>1</sup> لطفي شعباني: المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسبير المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 114.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

الكلاسيكية والتي تناولته في سنة 1918 مع " فايول"، أين كانت الرقابة تنتمي إلى الأنشطة التي نقول عنها إدارية مثل التنظيم والتنسيق<sup>(1)</sup>.

**التعريف 01:** عرف فايول (FAYOL) الرقابة بأنها: " التحقيق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة، فهي عملية كشف عن إذا كان كل شيء يسير حسب الخطط الموضوعة، وذلك لغرض الكشف عما يوجد من نقاط الضعف والأخطاء وعلاجها وتفادي تكرارها، وقد جعل الرقابة أحد عناصر أو وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، التنسيق، الرقابة) التي هي ضرورة ولازمة ليست فقط للخدمات والمشروعات بل أيضا جهد جماعي مهما كان غرضه"<sup>(2)</sup>.

**التعريف 02:** عرف السلوكيون من بينهم رائد الفكر السلوكي الحديث " فيري جورج Ferry G" الرقابة على أنها " قدرة المدير على التأثير في سلوك الأفراد في تنظيم معين بحيث يحقق هذا التأثير النتائج المستهدفة"<sup>(3)</sup>.

**التعريف 03:** بينما " تايلور Taylor" تطرق إلى مصطلح "الرقابة" لكن بمفهومه الأوسع والذي هو "الإدارة" فالإدارة تعلم بكل ما يجب أن يقوم به الموظفون والعمال، وتتحقق من إذا كان العمل ينفذ بطريقة حسنة، والأكثر اقتصادية وكان ذلك سنة 1957<sup>(4)</sup>.

• **التعريف 04:** لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> شعباني لطفي: المرجع السابق، ص 95.

<sup>2</sup> علي أنور العسكري: الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2008، ص 139.

<sup>3</sup> علي عباس: الرقابة الإدارية في منظمة الأعمال، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 25.

<sup>4</sup> شعباني لطفي: المرجع نفسه، ص 95.

<sup>5</sup> عبد الرؤوف جابر: الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 169.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- **التعريف 05:** لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين بالجلترا سنة 1953 الرقابة الداخلية بأنها " عملية تشير إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة، مالية وتنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة" (1).
- **التعريف 06:** لقد عرفت لجنة التنظيمات الراعية للجنة تريداوي COSO سنة 1992 الرقابة الداخلية بأنه " عملية يتم تفعيلها عن طريق مجلس إدارة الشركة ومديريها وموظفيها الآخرين، وهي مصممة بهدف توفير تأكيد معقول مرتبط بتحقيق الأهداف الموجودة" (2).
- التعريف 07:** لقد عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي "GAO" الرقابة الداخلية تعريفا شاملا على أنها " هي خطة لتنظيم كل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، الرقابة المحاسبية وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق الأهداف، الخطة والإنتاجية، البرمجة، الكفاءة والاقتصاد، الفاعلية، وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة للرقابة الإدارية" (3).
- **التعريف 08:** وبناء على ما سبق فيمكننا أن نحدد الإطار العام للرقابة الداخلية على أنها " تتمثل في مشروع مجموعة الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وتحقق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في المشروع وتحقيق كفاءة استخدام موارد المشروع المادية والبشرية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل المشروع" (4).

1 حسين القاضي وحسين دودح: أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية، مؤسسة الورق، الأردن، 2009، ص 241.

2 أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 598.

3 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2005-2006، ص 55.

4 محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص 78-79.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

#### من التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- أن هناك أربعة أهداف للرقابة الداخلية وهي المحافظة على أصول الشركة، وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لزيادة درجة الاعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية لكل جوانب النشاط في الشركة، والتأكد من التزام العاملين بالمنشأة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة.
- أن مفهوم الرقابة الداخلية لا يقتصر على نظام الضبط الداخلي فقط بل يتسع ليشتمل على العديد من الجوانب المحاسبية والاقتصادية التي تضمن تحقيق الأهداف السابقة.
- تتمثل الجوانب المحاسبية في حماية الأصول والتحقق من صحة تسجيل العمليات المحاسبية من قيد وترحيل وخلافه، وبالتالي التحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- وتعمل الجوانب الاقتصادية على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة، وذلك نتيجة لاستخدام العديد من أساليب التخطيط وبحوث العمليات والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وقياس الأداء وإيجاد الانحرافات ودراساتها ومعرفة أسبابها ومحالة تدعيم الانحرافات الملائمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع حدوث الانحرافات السالبة أو الغير ملائمة.
- تعمل الجوانب الإدارية على تشجيع كافة العاملين بالمنشأة على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعية بواسطة الإدارة.
- يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات الأساسية.
- المطابقة للقانون والتنظيمات.
- تطبيق التعليمات والتوجيهات المثبتة من المديرية.
- التطبيق الجيد للعمليات الداخلية لاسيما دقة المعلومات المالية.
- إعطاء صورة عامة والمساعدة على التحكم في أنشطتها وفاعلية عملياتها، والاستعمال الفعال لموردها<sup>(1)</sup>.
- الحذر من مخاطر الخطأ والغش.

<sup>1</sup> Micheline Fridrish , gerges langlois, comptabilité et audit, sup Foucher, 2<sup>eme</sup> édition, paris, France, 2010, p 132.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- تسيير المؤسسة بصفة عقلانية.
- المحافظة وحماية الأموال.
- الضمان الصادق ودقة المعلومات.
- زيادة التركيبة الإنتاجية.
- احترام التعليمات الموضوعية من طرف إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يتوقف نجاح وفاعلية الرقابة الداخلية كنظام في أي وحدة على مدى توافر مجموعة من المقومات الضرورية والعناصر الهامة اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة داخل المشروع، وبداية فإن أي قصور في أي من هذه المقومات أو العناصر يؤثر على أداء نظام دور الرقابة الداخلية وعلى تحقيق أهدافه، فكلما توفرت هذه المقومات والعناصر بالشكل السليم والفعال كلما ازدادت فاعلية دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها داخل المشروع.

نتناول فيما يلي أهم المقومات والعناصر بشيء من التفصيل

#### • أولاً- المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية:<sup>(2)</sup>

يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل والتي يمكن تناولها على النحو الآتي:

- 1- **الدليل المحاسبي:** وينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما تتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية، ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية والأخرى فرعية، كما يتم شرح تسجيل هذا الحساب وبيان طبيعة

<sup>1</sup> Belaiboud Mokhtar, pratique de l'audit, berti édition, Alger, 2011, p 23.

<sup>2</sup> فتحي رزق السوافيري، سمير كمال محمد، محمد مراد مصطفى: المرجع السابق، ص ص 25- 29.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها في المرحلة التالية يدويا أو الكترونيا، وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة الوحدة الاقتصادية.

**2- الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جديد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة، طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات، ولذلك ينبغي عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، وبالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله، وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان دعم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستند المعين بالوضوح والبساطة في التصميم، إن إنشاء دورة مستندية ضمن النظام المحاسبي المعين، إنما يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة دون توافر دورة مستندية كاملة وبصفة خاصة في نطاق التحصيل والصرف وعمليات الشراء والبيع والتخزين، كما وأن مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاء دورة مستندية يعد مطلباً أساسياً لعملية الرقابة.

**3- المجموعة الدفترية:** وفق طبيعة الوحدة الاقتصادية وأنشطتها تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة، تراعي النواحي القانونية، وبصفة خاصة دفتر اليومية العامة وما يربط من يوميات مساعدة، كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز المجموعة الدفترية مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، في حالة وجود فجوة زمنية بين حدوث العمليات وبين إثباتها في الدفاتر ينبغي أن تكون تلك الفجوة أقل ما يمكن لتحقيق أغراض عملية الرقابة والتقليل من احتمالات الوقوع في الأخطاء كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم بقصد سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة، ولعل دليل الإجراءات يوضح الدورة المستندية لكل عملية تقوم بها الوحدة الاقتصادية وما يرتبط بها من سجلات المحاسبة، بالإضافة إلى علاقة هذه المستندات والسجلات بالإدارات والأقسام المكونة للهيكل التنظيمي داخل الوحدة الاقتصادية.

**4- الوسائل الآلية والالكترونية:** أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، كما هو الحال في الآلات ما عدا النقدية المحصلة وتسجيلها أيضا، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسب الالكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

سواء بغرض أعدادها أو الإفصاح عنها، وبلا شك فإن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم للدور الرقابي بالنظام المحاسبي المستخدم.

5- **الجرد الفعلي للأصول:** تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بإمكانية جردها الفعلي مثل النقدية بالخزينة والمخزونة بأنواعها الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والسيارات والآلات والأثاث، كما وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحاسبية التي تشملها سجلات المحاسبية إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.

6- **الموازنة التخطيطية:** على الرغم من الاختلافات المتعددة في تعريف الموازنة، وسواء تتم وصفها بالموازنة التقديرية أو الموازنة التخطيطية، فإنه يمكن القول بأنها تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل ولوحداته الفرعية، وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويحاول البعض التفرقة بين الخطة والموازنة، على أساس أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة، أي أنها تعبير مالي عن خطة تفصيلية تعكس أهداف الوحدة الاقتصادية والكيفية التي يتم بها إنجاز تلك الأهداف وبالإضافة إلى وظيفتها التخطيطية فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي.

### المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>:

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات الأساسية وهي:

1- **هيكل تنظيمي كفاءة:** يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفاء في أي منشأة هو أساس عملية الرقابة والهيكل التنظيمي الكفاء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها، وعدد القطاعات أو الفروع، وبجي أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيساً يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، مع ضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة، أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفاء على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة تتناسب مع

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، شحاتة السيد شحاتة: المرجع السابق، ص ص 211- 212.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

قدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة، وخاصة الفصل بين حفظ السجلات ومسؤولية الاحتفاظ بالأصول، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن يكون أمين الخزينة مسئولاً عن التسجيل في سجلات المخزون .

**2- وجود سياسات وإجراءات لحماية الأصول:** من المقومات الأساسية لوجود نظام كفاء للرقابة الداخلية وجود مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأصول وضمان دقة وصحة البيانات والتقارير المحاسبية الخاصة في ظل تنظيم اللامركزية، وتتطلب حماية الأصول وجود إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام المختلفة ومجموعة من التقارير المتداولة بين تلك الأقسام ووجود تعاون بينها، فعلى سبيل المثال نجد أن قسم المبيعات هو القسم الذي يقوم بالحصول على أوامر البيع من العملاء، ولن يكون لهذه الأوامر أي قيمة إلا إذا تم تنفيذها وتحصيلها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعاون العديد من الأقسام أو الإدارات الأخرى كالاتمان والإنتاج والمخزون.

**3- كفاءة الموظفين:** تعتمد فعالية نظام الرقابة على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، لذلك تعتبر عملية اختيار الموظفين ذوي الكفاءات العالية وتدريبهم وصفاتهم الشخصية من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال بسبب الموظفين ذوي الكفاءة، هذا يعني أنه يجب أن يكون لدى المنشأة سياسة سليمة لتعيين الموظفين الجدد وترقية الموظفين القدامى مع مراعاة المؤهلات اللازمة لشغل كل وظيفة، وذلك للحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة الموظفين الذي يعتبر أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية يجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يفحص ويقيم سياسة المنشأة في التوظيف والترقية وتقييم كفاءة الموظفين الذين يكونوا مسؤولين عن مراكز رئيسية في القسم المالي.

**4- معايير أداء سليمة<sup>(1)</sup>:** إن وجود هيكل تنظيمي كفاء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقاومة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي، وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

**5- قسم المراجعة الداخلية:** من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيدة وجود قسم كتنظيم إداري داخل الوحدة الاقتصادية يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها

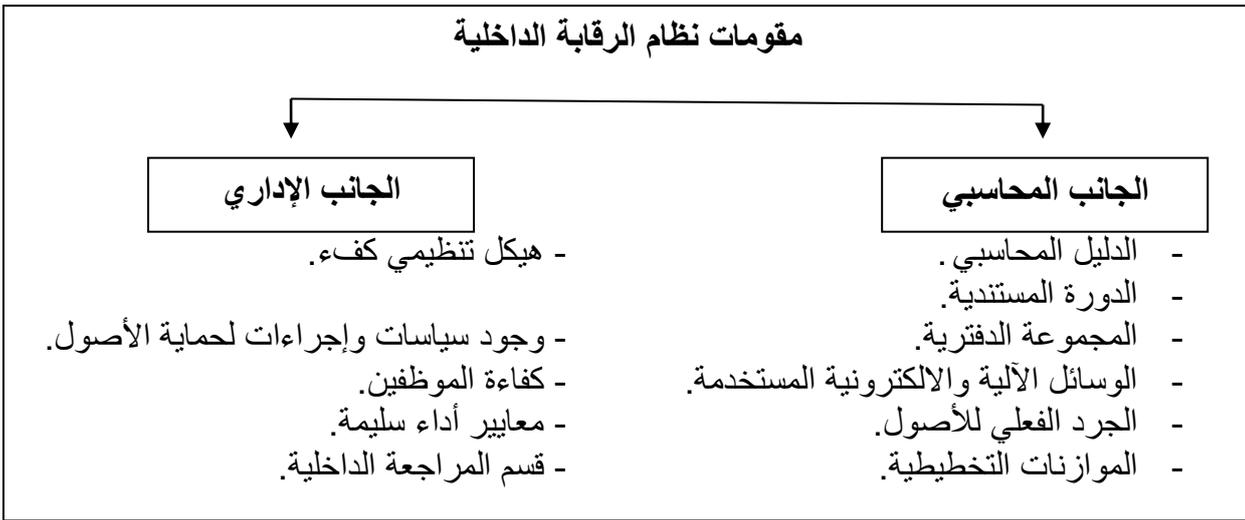
<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، شحاتة السيد شحاتة: المرجع السابق، ص ص 211- 212.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

بواسطة الإدارة، وأيضاً التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي، وكذلك التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات، أو بصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية، ويمكن تلخيص مقومات نظام المراقبة الداخلية بشقيها المحاسبي والإداري على النحو الآتي:

الشكل يوضح مقومات نظام الرقابة الداخلية بشقيها المحاسبي والإداري



المصدر: فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، محمد مراد مصطفى: المرجع السابق، ص 36.

ثالثاً- الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية وأسسها<sup>(1)</sup>:

تناولنا فيما سبق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، ولا بد من اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق تلك المقومات:

1/ إجراءات تنظيمية وإدارية: وتضم النواحي التالية:

- 1- تحدد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التدخل.
- 2- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية إلى النهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.
- 3- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تتبع الخطأ أو الإهمال.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، ط4، 2007، ص ص 166-177.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- 4- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:
  - وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها.
  - وظيفة تنفيذ العمليات.
  - وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول.
  - وظيفة القيد والمحاسبة.
- 5- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة.
- 6- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل، بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول.
- 7- إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.
- 8- استخراج المستندات من أصل وعدة صور وأحياناً من عدة ألوان تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين.
- 9- إجراء تنقلات بين الموظفين من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.
- 10- ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد فرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

### 2/ الإجراءات المحاسبية<sup>(1)</sup>: وتشمل النواحي التالية:

- 1- إصدار تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها ليقفل من الغش والاحتتيال.
- 2- إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمد من طرف الموظفين المسؤولين.
- 3- عدم السماح لموظف قام بعمله ويراجعه.
- 4- استعمال الآلات الحاسبة لسرعة ودقة الإنجاز.
- 5- استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل المراجعة وحسابات المراقبة.
- 6- إجراء مطابقتات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات.
- 7- القيام بمجرد مفاجئ دورياً للتقديمية والبضاعة وذلك مع الأرصدة الدفترية.

<sup>1</sup> زهير الحدرب: علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 13.

3/ الإجراءات العامة: وتشمل النواحي التالية

- 1- التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار.
- 2- التأمين على الموظفين لمن في حوزتهم نقدية.
- 3- وضع نظام لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- 4- استخدام وسيلة المراقبة الحدية.
- 5- استخدام الرقابة المزدوجة مثل توقيع الشيكات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مكونات الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية على خمسة عناصر من عناصر الرقابة لتصميمها وتنفيذها الإدارة وللتأكد من تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، ويطلق عليها مكونات الرقابة الداخلية وهي:

#### أولاً- بيئة الرقابة<sup>(2)</sup>:

أعطى تقرير لجنة COSO أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية، وتتكون بيئة الرقابة من عدة عوامل، بعضها له صلة مباشرة بالإدارة والبعض الآخر ذو صلة بتنظيم المنشأة بذاتها.

- 1- **نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية:** ويتم التعرف على نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية لها من خلال وجود لائحة للسلوك تركز على النزاهة والقيم الأخلاقية مع التحقق من إتباع هذه اللائحة سواء كانت مكتوبة أو في صورة خطاب ترسله الإدارة للعاملين بالمنشأة بصورة دورية، ويجب أن تركز هذه اللائحة على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها، مع ضرورة إلزامهم بالقوانين واللوائح، مع خطر تعامل العاملين في أسهم وسندات الشركة في حالة توفر معلومات داخلية لديهم بشكل قد يؤثر على السعر السوقي لتلك الأوراق، أي عدم تعارض بين مصلحة المنشأة ومصالح العاملين بها، على أن يقوم العاملين

<sup>1</sup> خالد الخطيب، خليل الرفاعي: علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص 199.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المرجع السابق، ص ص 78- 80.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

بحماية معلومات الشركة وضمان سريتها مع ضرورة منعهم من تلقي أي هدايا أو مبالغ مالية من أي طرف خارجي بما قد يؤثر على معاملات الشركة، وفي نفس الوقت خطر قيام العاملين بالشركة بإعطاء رشاوى للغير.

2- **الالتزام والكفاءة:** يتحقق الالتزام بالكفاءة من خلال وجود مستويات للأداء داخل المنشأة مع ضمان الالتزام بتلك المستويات بصفة مستمرة.

3- **دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة:** تلعب لجنة المراجعة دورا هاما في تدعيم استقلال مراجع الحسابات الخارجي، حيث تتكون هذه اللجنة من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون أداة الاتصال بين مجلس الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي وتمثل لجنة المراجعة ومجلس الإدارة جانبا هاما من بيئة الرقابة في أي منشأة.

4- **فلسفة الإدارة ونمط التشغيل:** تعتبر فلسفة الإدارة ونمط التشغيل جزء هام من بيئة الرقابة ويقصد بفلسفة الإدارة مدى التزامها بتطبيق اللوائح والقوانين أو ما إذا كانت لديها الرغبة في القيام بعمليات تشغيلية تتسم بالمخاطر أم لا.

5- **المبكل التنظيمي:** يمثل الهيكل التنظيمي لأي شركة جزء هان من بيئة الرقابة، لأنه يتم تخطيط وتنفيذ أعمال الشركة والرقابة عليها من خلاله، مع ضرورة دراسة الهيكل التنظيمي للشركة لمعرفة مزاياه وعيوبه.

6- تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية: تتأثر بيئة الرقابة في أي شركة بسلطات ومسؤوليات الأفراد والتي يتم تحديدها وفقا للهيكل التنظيمي المطبق في الشركة.

7- **سياسات وممارسات الأفراد والموارد البشرية:** وتتضمن تلك السياسات والممارسات طريقة توظيف العاملين وتدريبهم والتقييم المستمر لهم، وكذلك كيفية تحديد مرتباتهم، وكيفية ترقيتهم وتوقيع الجزاء عليهم، ولا بد من وضع سياسات تتعلق بتلك الجوانب تعمل على تحقيق الكفاءة والسلوك الأخلاقي في ممارسات الأفراد، وتعتبر تلك السياسات عنصرا هاما من عناصر بيئة الرقابة.

### ثانياً - تقدير المخاطر<sup>(1)</sup>:

تعرض أي منشأة عند مزاوله أعمالها للعديد من المخاطر، ولا بد من تحديد وتحليل تلك المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مسؤوليات مقبولة.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، شحاتة السيد شحاتة: المرجع السابق، ص ص 39- 41

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

1- **تحديد الأهداف:** يعتبر تحديد أهداف الشركة أول خطوة لتقييم المخاطر، وتعتبر أهداف أي شركة بمثابة معايير تستخدم لتقييم أداء الإدارة، ويجب على الإدارة أن تضع الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع ضرورة وجود تقارير مستمرة في جميع المستويات الإدارية تنبه إلى وجود أي خلل يتعلق بعدم تحقيق تلك الأهداف.

2- **تحديد الخطر واحتمال حدوثه:** تتعرض أي منشأة للخطر الذي قد يؤثر على تحقيقها لأهدافها وقد يحدث هذا الخطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية، ومن أمثلة العوامل الداخلية للخطر حدوث خلل في عمليات التشغيل وعدم فاعلية لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة، وعدم مقدرة العاملين في السيطرة على أصول الشركة مما يؤدي إلى إمكانية التلاعب فيها، ومن أمثلة العوامل الخارجية المعرضة للخطر ظروف المنافسة وصدور تشريعات جديدة تتطلب التغيير في احتياجات العملاء بصورة تؤثر على عمليات التشغيل وعلى طبيعة أنشطتها، أو حدوث تطورات تكنولوجية قد تؤثر على أنشطة الشركة ومنتجاتها، أو استخدام نظم آلية في التشغيل والرقابة بدلا من النظم اليدوية، وكذلك الكوارث العارضة أو الطبيعية، وتجدر الإشارة أن معظم المصادر الداخلية يمكن معرفتها وتحديدها، وبعضها لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجهات الخارجية مثل عدم فاعلية مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.

3- **مواجهة الخطر الذي تواجهه الشركة:** بعد التعرف على المخار الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، ينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة والسيطرة عليها، أي لا بد أن يفهم مراجع الحسابات جيدا للكيفية التي يتم بها تقييم إدارة الشركة للخطر المتعلق بإعداد القوائم المالية، والخطر الذي يمكن أن يظهر بسبب التغيرات التي تحدث في البيئة التشغيلية أو بسبب العاملين الجدد، أو بسبب النمو السريع أو وجود عمليات أجنبية، أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو أنظمة معلومات جديدة أو محددة.

ثالثاً- أنشطة الرقابة<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 616- 617.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

تمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأربعة الأخرى التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على المخاطر عند تحقيق أهداف الوحدة، ويوجد العديد من الأنشطة الرقابية في أي وحدة ومع ذلك يمكن أن تصنف الأنشطة الرقابية إلى الفئات التالية:

1- الفصل الملائم بين الواجبات.

2- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.

3- المستندات والسجلات الملائمة.

4- الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر.

5- الضبط المستقل للأداء.

#### رابعاً - المعلومات والتوصيل<sup>(1)</sup>:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى آخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى، وحتى تستطيع الشركة أن تعمل وتراقب عملياتها عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها في الوقت المناسب، وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالاً عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس أو بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق الشركة لأهدافها، علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

#### خامساً - المراقبة والمتابعة:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات

<sup>1</sup> عطاء الله أحمد سويلم الحسبان: الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الريّة للنشر والتوزيع، ص ص 52-53.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

الداخلية، ويجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان نتائج التدقيق بشكل سريع،

وعلى الإداريين أن:

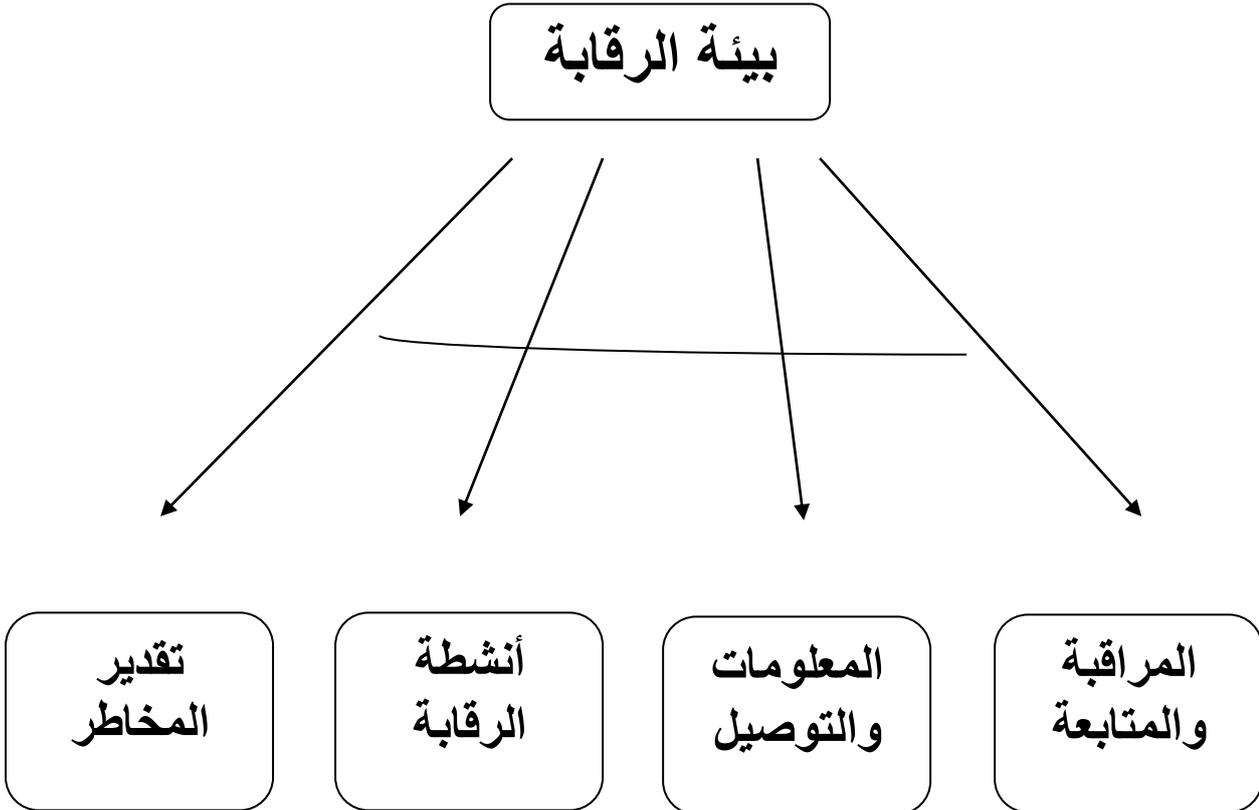
- يقيموا وبشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى بما في ذلك ما يبين التصور والتوصيات التي قدمها المدققين وغيرهم من القائمين على تقييم أعمال الشركة.

- يجددوا الإجراءات المناسبة للرد على نتائج وتوصيات التدقيق وأعمال المراجعة الأخرى.

- يستكملوا ضمن إطار زمني محدد كل خطوات التي تصحح أو تعالج الأمور المشار إليها من قبل الإدارة.

ويمكن توضيح المكونات الخمس للرقابة الداخلية في الشكل التالي:

الشكل يوضح المكونات الخمس للرقابة الداخلية



المصدر: أمين السيد احمد لطفي: المرجع السابق، ص 612.

### المطلب الرابع: الرقابة والمراجعة الداخلية

المراقبة الداخلة تشمل الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تقرها المنشأة وذلك بغرض حماية أصولها وتحري الدقة للبيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتعزيز الكفاية في الأعمال وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية.

#### أولاً - أنواع الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم أنواع الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع كما يلي:

**1- الرقابة الإدارية<sup>(1)</sup>:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها المالية.

**2- الرقابة المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، واستخدام حسابات المراقبة الإجمالية وإتباع موازين المراجعة الدورية، وإتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

فيما يلي نقوم بعرض جدول يوضح الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله: المرجع نفسه، ص 163.

الجدول يوضح الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام.	- التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية.
	- التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية	- التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد في الإدارة.	- التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية
	- التحقق من أن عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة: المرجع السابق، ص 60.

**3- الضبط الداخلي<sup>(1)</sup>:** خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساساً بتعزيز الكفاية في حماية أصول وممتلكات المشروع من الاختلاس أو السرقة أو الضياع أو سوء الاستعمال وما ترتبط به من وسائل أو مقاييس هدفها ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وذلك يجعل كل موظف يراجع عمل الموظف الآخر لضمان حسن سير الأعمال وعدم حدوث الأخطاء أو غش أو تلاعب بأصول وممتلكات وحساب المشروع، ويعتمد على تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والفصل بين الأعمال التنفيذية بحيث لا يعهد لموظف واحد بتنفيذ العملية كاملة من بدايتها إلى نهايتها.

#### ثانياً- علاقة الرقابة والمراجعة الداخلية<sup>(2)</sup>:

طالما أن المراجع الداخلي يعمل داخل الوحدة الاقتصادية فهو يسعى أساساً لخدمة الإدارة من خلال عملية الرقابة، ولذلك يمكن حصر اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة في النقاط التالية:

1- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف وهي التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة، وتعتبر وظيفة الرقابة المدير والتي يشاركه بفاعلية في إنجازها المراجع الداخلي ضمناً لأداء الوظائف الفرعية الأخرى.

2- يشمل نشاط المراجعة الداخلية: مراجعة مالية وأخرى لمراجعة مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة، مراجعة تشغيلية للأنشطة وكافة الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، وخاصة مراجعة نظم المعلومات من حيث اكتمالها ودرجة الأمان المصاحبة لها، ولذلك فإن قيام المراجع الداخلي بتلك المراجعات إنما يعمل على تحقيق الإدارة لأهدافها.

3- استقلالية المراجع الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة الاقتصادية المعينة يدعم قدرة المراجع الداخلي على تزويد الإدارة نحو الرقابة، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط فغن ذلك يؤكد اعتماد الإدارة على المراجعة الداخلية في تحقيق عملية الرقابة.

<sup>1</sup> نواف محمد عباس الرماحي: مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 169.  
<sup>2</sup> فتحي رزق السوافيري، سمير كمال محمد، محمود مراد مصطفى: المرجع السابق، ص 42-44.

4- طالما أن المراجع الداخلي هو أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية فإن قربه من السجلات المالية يجعله على دراية كاملة نسبيا بالمشكلات التي تلاحق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة وإتمام عملية الرقابة ويتضح من الأدوار التي يمكن أن يلعبها المراجع الداخلي مع الإدارة، إن احتياجات الإدارة تطور بصورة سريعة ومتنامية ومعقدة، وسواء كانت لنتيجة التغيرات الجذرية في البيئة الخارجية أو الداخلية، فإن ذلك يزيد ويضاعف من اعتماد الإدارة على مجهودات المراجعة الداخلية، ومن الأمثلة الواضحة التي تبرز الحاجة للمراجعة الداخلية هي منع وتقليل الأخطاء، فطالما أن الإدارة تحتاج لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر فمن المتوقع أن تكون للمراجعين الداخليين معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة، وتقديم النصح المقبول للمديرين في محاولة لمنع والتقليل من الأخطاء، أيضا من الأهداف التي تسعى المراجعة الداخلية لتحقيقها هي المساعدة على استبعاد أسباب الإسراف والضياع، حيث تعمل المراجعة التشغيلية على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ذلك أن تطبيق الأدوات الرقابية يحد من الإسراف والضياع ويزيد من الكفاءة والفعالية، وبالتالي زيادة الأرباح النهائية للوحدة الاقتصادية، إن استبعاد أسباب الإسراف والضياع يأتي من خلال العمل على عدم وجود ضعف تنظيمي، كذلك العمل على زيادة جودة القرارات المتخذة بواسطة إدارة الوحدة الاقتصادية، أيضا الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة وعدم المغالاة في ما تتحمله الوحدة الاقتصادية من أجور للعاملين، كذا من خلال زيادة كفاءة عملية الشراء، والحد من الاستهلاك الجائر للموارد في ظل غياب معايير تكلفة عملية محددة مسبقا، وأيضا العمل على زيادة فعالية سياسات المخزون، والحد من إساءة استخدام الموارد والأصول المملوكة وأيضا الحد من السرقات والمحالفات الناتجة عن فشل الإدارة في منع الأخطاء وأوجه التلاعب الممكنة، والجدول التالي يبين العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

#### الجدول يوضح علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية

المكونات	الرقابة الداخلية	المراجعة الداخلية
المفهوم	تشتمل على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والرقابة، والتوجيه.
مسؤوليات الإدارة	تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي، والمحافظة عليه، وعند تنفيذها لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها وبانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة بفاعلية.	تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق للقيام بتأدية عملية التدقيق. إعطاء الحق للمدقق الداخلي بالحصول على أي معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق. تحديد نطاق عملية التدقيق اللازم تأديتها.
مسؤولية المدقق الداخلي	يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة.	تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية. تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كفاءة إنجاز العمل.
الأقسام	تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية محاسبية والضبط الداخلي.	يقسم التدقيق الداخلي إلى التدقيق المالي والتدقيق الإداري والتدقيق الاستراتيجي.
الأدوات	الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي هدفها تأمين سلامة وتنفيذ عملياتها والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات.	التدقيق الداخلي هدفه تقييم الأنظمة المعينة بحماية ممتلكات الشركة وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف.

المصدر: عطاء الله أحمد سويلم الحسبان: المرجع السابق، ص 64.

### المبحث الخامس: مهنة التدقيق في الجزائر

#### المطلب الأول: المراحل التي مر بها مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر

سوف نقوم بالتطرق إلى مختلف مراحل التطور التي شاهدها مهنة التدقيق الداخلي والتي مرت بها المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية وقد قسمت إلى 03 مراحل وهي<sup>(1)</sup>:

- مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية.

- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

- المرحلة الحالية.

#### 1) مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (قبل 1988):

إن النظام السائد خلال تلك المرحلة هو الاقتصاد المخطط أو ما يدعى بالاقتصاد الاشتراكي، والذي يمتاز بالطابع العمومي ويخضع لوصاية مختلف الهيئات الوزارية التي تتولى وضع الخطط والتوجيهات الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية التابعة لها. لقد كانت المؤسسات الاقتصادية العمومية تخضع لرقابة ما يسمى بمجلس المحاسبة في وضعه لقانون خاص بهذه الهيئة على ضرورة أن يخضع التدقيق الداخلي لسلطة هذا المجلس، حيث نصت المادة 36 من قانون 05 /80 المتعلق بإنشاء مجلس المحاسبة على ضرورة أن تتولى الهيئات توجيه أشغال الرقابة الداخلية والخارجية للهيئات والمصالح المالية، وهي بذلك تشرف على تنفيذ واستغلال نتائج أعمالها. ومنه نستنتج أنه بهذا الشكل فإن الإدارة العليا المسؤولة عن إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي تفقد مسؤوليتها على الوظيفة وذلك يجعلها تحت سلطة ومسؤولية مجلس المحاسبة بدلا من سلطة ومسؤولية الإدارة العليا التي تتولى تحديد مهامها ومجالات تدخلاتها<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو ص 62.

<sup>2</sup> - واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو ص 62.

### (2) مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1988 - 1995):

منذ أن اختارت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق كنموذج اقتصادي قامت السلطات العمومية بوضع جملة من القوانين تساعد على الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ما يعني إنفتاح الجزائر على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وكان من بين هذه القوانين قانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية الذي كرس في مادته 40 إلزامية إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقد جاء فيه ما يلي: "يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسات وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها".

انطلاقاً من نص هذه المادة تتمثل مهام وظيفة التدقيق الداخلي في المساعدة على تطوير وتحسين بشكل مستمر طرق العمل وأساليب التسيير في هذه المؤسسات، كلما ساهم هذا القانون في تحذير مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية من رقابة مجلس المحاسبة.

### (3) المرحلة الحالية (من سنة 1995 إلى يومنا هذا):

حيث شهدت سنة 1995 إلغاء كل قوانين الإصلاحات الاقتصادية بما فيها قانون 01/88 وتعويضها بالأمر الرئاسي رقم 25/95 المؤرخ في 1995/12/25 والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة. إن المميز في هذه المرحلة أن السلطات العمومية واصلت إصدار تعليمات لفائدة المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي ومن بين هذه التعليمات:

- التعليمات 36/STP /DPE97 المؤرخة يوم 1997/02/17 الصادرة من المجلس الوطني لمساهمة الدولة.
- التعليمات الثانية لرئيس الحكومة بصفة رئيس مجلس المساهمة للدولة الصادرة بتاريخ 20 ماي 2003<sup>(1)</sup>.
- التعليمات رقم 03/02 المؤرخة يوم 2002/11/14 المتضمنة تقوية أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- التعليمات رقم 07/SG/79 يوم 2007/01/30 الصادرة من وزارة ترقية الاستثمارات والمتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية.

<sup>1</sup> - واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو ص 63

- وقد أقر المرسوم التنفيذي رقم 96/09 المؤرخ في 29 فيفري 2009 المحدد لكيفية مراقبة وتدقيق السير للمؤسسات الاقتصادية من طرف المفتشية العامة للمالية ضمنا بضرورة إنشاء هيكل للتدقيق الداخلي في المؤسسات والاهتمام بها، حيث نصت في المادة (02) منه على أن عمليات الرقابة والتدقيق والتسيير تشمل عدة ميادين ونذكر منها سير الرقابة الداخلية وهيكل التدقيق الداخلي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: المهنة المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر

أنشئت جمعية المدققين المستشارين الداخليين الجزائريين (AACIA) رسميا في 19 جويلية 1993 من طرف مجموعة من المدققين الداخليين يعملون في مؤسسات اقتصادية ومالية جزائرية تنشط في قطاعات مختلفة، يرأس هذه الجمعية محمد مزبان والرئيس الشرفي نورالدين خطاط، وهي هيئة غير حكومية مستقلة مقرها شركة سيدار بمدينة عنابة، تضم حوالي 140 مدققا داخليا، هذه الجمعية تعدت الحدود منذ 1995 ولها علاقة تعاون مع مجموعة من الجمعيات في (أمريكا، كندا، لكسمبورغ، فرنسا، سويسرا، تونس، المغرب، مالي، الكامرون والسنغال)، وهي تعمل على وضع معايير التدقيق الداخلي في الجزائر كما تسعى لتحقيق ما يلي:

- ترقية وتطوير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي.
- خلق وتدعيم العلاقات ما بين المدققين الداخليين ما يمكن من التعاون وتبادل المعارف.
- إقتراح محاور التكوين وتحسين المستوى في مجال التدقيق الداخلي.
- جمع وتوزيع الدوريات والمراجع المتخصصة في التدقيق الداخلي.
- خلق وتدعيم العلاقات مع جمعيات وطنية وأجنبية ذات أهداف مماثلة.
- البحث وتطوير المبادئ والقواعد المنهجية والالتزام بأخلاقيات المهنة.
- العمل على تنظيم ملتقيات بين المدققين الداخليين العاملين في مختلف المؤسسات من أجل تبادل الخبرات والأفكار حول مواضيع تتعلق بالعمل الميداني للتدقيق الداخلي.

<sup>1</sup> - واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو ص 64.

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

- برجة دورات تكوينية في مهنة التدقيق الداخلي منذ جانفي 2009 بالتعاون مع المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة (IFACI).

- مساعدة المؤسسات على إنشاء ميثاق التدقيق الداخلي<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية

و بعد تطرقنا الى موضوع التدقيق داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سنقوم بذكر معايير التدقيق الجزائرية :

#### الفـرـع 1:<sup>(2)</sup>

يمكن تلخيص معايير التدقيق الجزائرية في 12 معيارا أولها المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016 المتضمن

المعايير الآتية: 210 - 505 - 560 - 580.

#### المعيار 210:

مجال التطبيق: اتفاق حول أحكام مهام التدقيق.

1- يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الإقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق.

2- ويخص المعيار كل مهام التدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقة، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة.

3- لا تشكل نماذج الرسائل المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها مع المتطلبات والشروط الخاصة بالمهمة.

4- يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

#### المعيار 505: التأكيدات الخارجية<sup>(3)</sup>

مجال التطبيق:

1- واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو ص 64

2- المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016 - وزارة المالية-

3- المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016 - وزارة المالية-

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.

**المعيار 560:** أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحق<sup>(1)</sup>

#### مجال التطبيق:

يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.

**المعيار 580:** التصريحات الكتابية.

#### مجال التطبيق:

1- يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 580 إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.

2- الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيّد هذا المعيار.

### الفـرـع 2:

ثم صدور المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 الذي يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق التالية: 300-500-510-700.

**المعيار 500:** العناصر المقننة<sup>(2)</sup>

#### مجال التطبيق:

1- يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقننة" في إطار تدقيق الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز لتنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقننة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.

2- يطبق هذا المعيار على جميع العناصر المقننة المجمعة أثناء التدقيق كما تعالج معايير جزائرية أخرى للتدقيق.

**المعيار 300:** تخطيط تدقيق الكشوف المالية<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016-وزارة المالية -

<sup>2</sup>-المقرر رقم150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016

<sup>3</sup>-المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

#### مجال التطبيق:

- 1- يدرس المعيار ع.ج.ت 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.
- 2- يخص هذا المعيار التدقيقات المكررة.
- 3- تعالج على حدة المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.

#### المعيار 510: مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية<sup>(1)</sup>

#### مجال التطبيق:

- 1- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية.
  - 2- تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشوف المالية العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم المعلومات مثل:
- الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة: الاحتمالات والالتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية.
- 3- مهمة التدقيق الأولية هي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها:
- لم تكن موضوع تدقيق.

- تم تدقيقها من طرف مدقق سابق "السالف".

تضاف إلى الواجبات المطلوبة في هذا المعيار في معايير التدقيق الجزائرية.

#### المعيار 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية<sup>(2)</sup>

#### مجال التطبيق: يعالج هذا المعيار ما يلي:

- 1- التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية.

<sup>1</sup>- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016

<sup>2</sup>- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

2- شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل. الرأي الغير معدل هو ذلك الرأي الذي عبر عنه المدقق حين خلص إلى أن إعداد الكشوف المالية في كل جوانبها المهمة قد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق.

### الفـرـع 3:

آخر المعايير الجزائرية للتدقيق وهي التي صدرت بمقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 ويتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق التالية:

- م ج ت 520: الإجراءات التحليلية.

- م ج ت 570: استمرارية الاستغلال.

- م ج ت 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين.

- م ج ت 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.

المعيار: م ج ت 520: الإجراءات التحليلية<sup>(1)</sup>

مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار:

1- استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها.

- إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.

2- تسمح الإجراءات التحليلية الموضوعية حيز التنفيذ أثناء التعرف على الكيان ومحيطه لاعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر

(والتي يعالجها المعيار 315) بتحديد العمليات أو الأحداث غير الاعتيادية قصد تعيين الواجبات المطلوبة وكيفية تطبيق

رزمة وامتداد إجراءات التدقيق التي ستؤدي كرد على تلك المخاطر.

3- الإجراءات التحليلية هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى

ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات.

<sup>1</sup>- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات.

المعيار: م ج ت 570: استمرارية الاستغلال<sup>(1)</sup>

#### مجال تطبيق المعيار:

- يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

المعيار م ج ت 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين<sup>(2)</sup>

#### مجال تطبيق المعيار:

- 1- يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقاً للأحكام المعيار م ج ت 315 أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمة.
- 2- لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفردين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.

المعيار: م ج ت 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق<sup>(3)</sup>

#### مجال تطبيق المعيار:

- 1- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير.
- 2- لا يعالج هذا المعيار الحالات عندما: \* يتكون الفريق المكلف بالمهمة من عضو، أو تحصيل على رأي من شخص طبيعي أو من هيئة لها خبرة في مجال متخصص في المحاسبة والتدقيق والتي تمت معالجتها في المعيار 220.

<sup>1</sup>- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017

<sup>2</sup>- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017

<sup>3</sup>- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

يستخدم المدقق أعمالا لشخص طبيعي أو لهيأة لها خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق تستغل من طرف الكيان

لمساعدته في إعداد كشوف مالية (خبير معين من طرف الإدارة) التي تمت معالجتها في المعيار 500.

3- الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو هيئة ذات خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، والتي

تستخدم أعمالهم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جميع العناصر المتقنة الكافية والملائمة.

### المطلب الرابع: الهيئات المهنية المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر: (1)

إن للجزائر هيئات مهنية خاصة بالمحاسبة والتدقيق التي تنظم مهنة التدقيق بمجموعة من المعايير والقواعد التي تضمن السير

الحسن لهذه المهنة وهذه الهيئات هي كالاتي:

1/ المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين:

هي عبارة عن منظمة وطنية تتمتع بالشخصية المدنية، أنشئت بموجب القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27

أفريل 1991، تضم هذه المنظمة الأشخاص الطبيعيين المؤهلين لممارسة مهنة خبير أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد

حسب الشروط المحددة في القانون، يوجد مقرها في الجزائر، يحدد تشكيلها وصلاحياتها وقواعد سيرها من طرف التنظيم.

تشرف هذه المنظمة على المهام التالية:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.

- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم.

- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل والإيقاف والشطب من قائمة جدول

المنظمة.

- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضائها.

- التقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للإنجازات والشهادات التي يقدمها كل مترشح يطلب تسجيله في

أحد أصناف هذه المنظمة.

1- القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991

## الفصل الأول:

### الجانب النظري للتدقيق الداخلي

#### المطلب الخامس: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي<sup>(1)</sup>

من الأمور الهامة في مجال المراجعة والتدقيق ضرورة وجود تعاون وثيق بين كل من المدقق الداخلي والمدقق

الخارجي على أساس أن الدور الرئيسي للمدقق الداخلي يتمثل في عنصرتين رئيسيتين هما :

**أولاً:** بحكم إن المدقق الداخلي موظف من موظفي المنشأة فيقع عليه العبء الأكبر في مراجعة وتدقيق في جميع العمليات

التي تتم خلال السنة أي كان طبيعتها

**ثانياً:** مساعدة المدقق الخارجي في إعداد وتحضير البيانات أو المعلومات أو دفاتر أو حسابات قد يحتاجها هذا المدقق

بحكم انه المسئول الرئيسي مع العاملين في الإدارة المالية عن توفير كل ما يحتاجه المدقق الخارجي

وفي ما يلي نستطيع إظهار أسس العلاقة بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من حيث أوجه الاتفاق وأوجه

الاختلاف بغرض تحديد الإطار العام لعمل كل منهما :

المدقق الخارجي	المدقق الداخلي	من حيث
<p>✓ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية أو العمل على وجوده</p> <p>✓ وجود نظام محاسبي فعال ومتكامل خاصة في مجال إعداد تقارير وقوائم مالية ختامية صحيحة</p> <p>✓ إبداء الرأي الموضوعي المحايد في شكل تقرير تدقيق شامل للنتائج عملية المراجعة والتدقيق</p> <p>✓ تبادل الخدمات مع المدقق الداخلي</p>	<p>✓ وجود نظام فعال للضبط الداخلي وإجراءات منع وقوع الأخطاء أو التلاعب</p> <p>✓ وجود نظام محاسبي فعال يساعد في إعداد تقارير وقوائم مالية صحيحة</p> <p>✓ انتظام سير العمل المحاسبي على مدار السنة المالية</p> <p>✓ خدمة الإدارة</p> <p>✓ خدمة المدقق الخارجي</p>	(1) الهدف
<p>✓ يتولى مجلس الإدارة ترشيح احد المدققين</p>	<p>✓ يتم تعيينه عن طريق الإدارة العليا في الشركة</p>	

<sup>1</sup>-محمد السيد سرايا اصول وقواعد التدقيق الشامل 2007ص144-145

<p>الخارجيين وعرض على المحاسبون من ذوي الخبرة لتولي عمله هذا الترشيح على الجمعية العامة للمساهمين لإقرار تعيينه واتخاذ القرار بذلك</p>	<p>عن طريق تخصيص احد المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمل المدقق الداخلي</p>	<p>(2) التعيين</p>
<p>✓ يكون المدقق الخارجي مسؤولا أمام الجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة ,ويسال أمام الملاك في باقي الشركات ✓ يقدم تقرير للجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة او للملاك في باقي الشركات</p>	<p>✓ يكون المدقق الداخلي مسؤولا أمام الإدارة العليا في الشركة بحكم انه موظف في الشركة ✓ يقدم تقرير للإدارة العليا عن مهمته التي أنجزها</p>	<p>(3) المسؤولية والتقرير</p>
<p>✓ المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل أي انه محايد وليس له أي علاقة لا بالإدارة ولا بأقسام وإدارة المشروع</p>	<p>✓ المدقق الداخلي مستقل جزئيا لأنه من ناحية مستقل عن باقي إدارات وأقسام المشروع من ناحية أخرى يتبع الإدارة العليا</p>	<p>(4) الاستغلال</p>
<p>✓ يحدد المدقق الخارجي نطاق عمله من خلال عنصريين الأول المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقه والثاني باتفاق في حالات معينة مع إدارة المنشأة يضع برنامج تدقيق خاص يتولى تنفيذه خلال فترة التدقيق</p>	<p>✓ تحدد إدارة الشركة المسؤولة عن تعيين المدقق الداخلي نطاق عمله وحدود هذا العمل عادة ما يتضمن تدقيق ومرجعة جميع العمليات التي تمت خلال الفترة بصورة منتظمة</p>	<p>(5) نطاق العمل</p>
<p>✓ يتبع المدقق الخارجي طريقة وأسلوب المراجعة الملائمة لظروفه بالاتفاق مع إدارة الشركة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي : ➤ الوقت المتاح للمدقق ➤ عدد المساعدين بالنسبة له</p>	<p>✓ بحكم كونه موظفا ف الشركة يحدد المدقق الداخلي عمله بطريقة مكتملة بعمل المحاسب من خلال الدورة المستندية والدورة المحاسبية أولا بأول مع التركيز على العمليات ذات الأهمية.</p>	<p>(6) طريقة وأسلوب العمل</p>

<p>➤ شكل وحجم وطبيعة برنامج التدقيق الذي قام المدقق بوضعه.</p> <p>➤ حجم معاملات الشركة</p> <p>➤ نتيجة فحصه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة.</p> <p>✓ يغلب على عمله الطابع العلاجي لان معظم المدققين يختار عدد معين(عينة معينة)يقوم بمراجعتها وعادة في نهاية السنة المالية ويوصى بعلاج أي مشاكل قد يتم اكتشافها أثناء مراجعته<sup>1</sup></p>	<p>✓ يتبع أسلوب التدقيق مستنديا وحسابيا وفنيا للتحقق من مدى صحة العمليات المختلفة وتصحيح أي أخطاء يتم اكتشافها أولا بأول.</p> <p>✓ يغلب على عمله الطابع الوقائي في معالجة الانحرافات أو الأخطاء.</p>	
---	--	--

<sup>1</sup>--محمد السيد سرايا اصول وقواعد التدقيق الشامل2007ص144-145

## خلاصة الفصل:

إن وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة حيث إنها وظيفة شاملة دورية ومستقلة داخل المؤسسة ويمكن أن تكون موجودة في صورة تدقيق محاسبي ومالي وتدقيق إداري وتسيير وتدقيق جودة والتي تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها ومن هنا ظهر دور التدقيق الداخلي في المساعدة في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ومنه التدقيق الداخلي يوفر نوع من المصدقية والموثوقية للبيانات والمعلومات في المؤسسة الاقتصادية .

كما تطرقنا إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع بشكل كلي أو جزئي للموضوع ومقارنتها مع دراستنا لمعرفة أهمية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

### الفصل الثاني: دراساته سابقة

دراسة احمد محمد مخلوف (2007) :

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية

بجامعة الجزائر.

الدراسة حول المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتحقق من مدى تطبيقها في البنوك التجارية، وبالرغم من الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية إلا أن القوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها "قانون البنوك الأردنية وتعليمات ومذكرات البنك المركزي الأردني" لم تتطرق إلى التدقيق الداخلي، ولم تتطرق أيضاً إلى وضع معايير وقواعد للأداء المهني محلياً لهذه الوظيفة، وهذا قد يؤدي إلى عدم التجانس في تطبيق الإجراءات وبالتالي اختلاف في نتائج الأعمال. وحيث أن المدقق الداخلي يعمل في منشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة وأيضاً مجموعة القوانين التي قد تختلف من بلد لآخر وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي. ومن خلال هذا المبحث نجيب على التساؤل الرئيسي التالي:

\* ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمتطلبات التي تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟.

وأيضاً فرعنا هذه الإجابات على التساؤلات الفرعية التالية:

\* ما هي أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي؟.

\* هل يقوم المراجع الداخلي بتطبيق المعايير المتعارف عليها في برنامج وتقارير وكادر وأوراق المراجعة؟.

\* هل هناك تفاوت في تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟\* هل تعتبر جميع متطلبات

معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ملائمة وتصلح للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية؟

### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المراجعة الداخلية ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على أصول المنشأة وديمومتها وكذلك المضي قدما بالمنشأة من خلال المحافظة على الموارد المالية ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة وجودة المنتج النهائي على اختلاف أنواعه. وكذلك أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي وخاصة في ظل اتساع نطاق الأعمال التي تمارسها البنوك وتعقدتها، الأمر الذي يستدعي من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم تام بحيثيات هذه الأعمال وسبل معالجتها.

بالإضافة إلى ذلك فإن محاولة الموازنة بين معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية وبيان مدى ملائمتها مع طبيعة عملها ومتطلبات الإدارة العليا بحيث تصبح مقياسا لتقييم التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.

أيضا المراجع الخارجي في حال تطبيق معايير للأداء المهني للمراجع الداخلي فإنه أول المستفيدين من الاعتماد على أعمال المراجع الداخلي وهذا له دور مهم في توفير النفقات التي تتكبدها الإدارة وكذلك الجهد الكبير الذي يبذله المراجع الخارجي في ظل تنامي دور مؤسسات الأعمال.

وكذلك تأتي هذه الدراسة بعد مرور خمس وعشرون عاما قضاها الباحث في أعمال المحاسبة والتدقيق الداخلي وفي القطاعين العام والخاص، وايضا لتحسس مشكلة الدراسة من الواقع العملي ومن خلال العلاقات مع دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وأيضا لكثرة المطالعة عن أدبيات المهنة.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف التدقيق الداخلي، وإجراءاته، ومجال عمله في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال ما يلي:

\* التعرف على المراجعة بشكل عام وما تقدمه من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها.

\* تقييم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978م ولجنة بازل وغيرها.

\* التنسيق والموائمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك التجارية الأردنية ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

\* دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسلط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي وكذلك متانته وكفائته وتقرير مدى الاعتماد عليه وما سببته على ذلك.

#### المخلص :

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك، وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والتخصص العلمي للمدققين الداخليين، وكما أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف، وأيضاً تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وكما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق.

وكذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية،

بالإضافة إلى بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية سنقوم بعرضها في نهاية الدراسة.

-دراسة نبيه توفيق المرعي (2009) كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية بجامعة جدارا-الأردن-

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الدراسة حول دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية

1-مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الدور الريادي الذي تقوم به لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حتى تتم

عملية التدقيق بأفضل صورة ممكنة وبمستوى عال من الأداء في شركات التأمين الأردنية. ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة

من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ- ما دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟ ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة

الفرعية التالية:

- ما دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟.

- ما دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟.

- ما دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي السنوية في شركات التأمين الأردنية؟.

ب- هل يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من

وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق؟.

2- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

أ- بيان الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في الأردن كحد أهم القطاعات الاقتصادية وأبرزها، فالنشرات الصادرة عن هيئة

التأمين تشير إلى أن مجموع موجودات شركات التأمين بلغ حتى نهاية 2006 ما مجموعه (547.955.842) ديناراً،

بينما بلغ مجموع رأس المال المكتتب به (المدفوع) (206.605.477) دينارا مع نهاية العام نفسه (هيئة التأمين، التقرير السنوي السادس 2006).

ب- بيان أهمية تشكيل لجان التدقيق في كونها تعمل على مساندة الإدارة في عملها وعلى زيادة فاعلية التدقيق الداخلي الذي يمثل جزءا مهما من أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركات حيث تعمل لجان التدقيق على التأثير في عمليات الشركة سواء كانت عمليات مالية أو غير مالية.

ج- تتعرض الدراسة لموضوع بالغ في الأهمية من حيث الرقابة الخارجية على شركات التأمين، ومن المؤشرات الدالة على أهميتها إلزام هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات المساهمة بشكل عام بتشكيل لجان التدقيق كما نصت المادة (46) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، إضافة إلى ذلك ألزمت تعليمات الحاكمة المؤسسية الخاصة بشركات التأمين الصادرة في عام 2006 تلك الشركات بتشكيل لجان التدقيق فيها.

ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بهذا القطاع المالي ينبع من مدى مساهمة شركات التأمين الأردنية في دعم الاقتصاد الوطني الأردني ومن هنا يعد التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في هذا القطاع ذو أهمية خاصة تستحق الدراسة والاهتمام.

### 3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

أ- التعرف على دور لجان التدقيق المرتبط بالتدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من خلال آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق لعلها تسهم في التعرف على هذا الدور من خلال بيان مسؤوليات لجنة التدقيق وواجباتها، واستكشاف آلية تعزيز هذا الدور كون لجنة التدقيق تعمل على تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، واقتراح توصيات ملائمة تصب في مصلحة شركات التأمين تجاه وظيفة التدقيق الداخلي بخاصة والاقتصاد الأردني بعامه.

ب- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق حول دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

### المخلص:

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها بالقيام بواجباتها. وأظهرت النتائج أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل.

إن الاتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات إيجابية مرتفعة، وقد أوضحت النتائج إلى أنه لا يوجد أي فروق جوهرية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي، ومن ناحية أخرى تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وفي مجال مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تفعيل المادة (46) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة، كذلك ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية وبشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور والأحداث في الشركة أولاً بأول، وضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذوو خبرة مالية ومحاسبية.

### مذكرة ماستر بعنوان أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي فرع البويرة 2013

من إعداد الطالب

رشام نسيم

### ملخص الدراسة:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة في الوحدة الاقتصادية لدعم الوظيفة الإدارية بالإضافة كونها دعما للمدقق الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي في تنفيذ عملية المراجعة ولذلك على المراجع الداخلي بذل المزيد من الجهد لتفهم احتياجات الإدارة والجوانب التي ينبغي التركيز عليها لضمان تحقيق الأهداف

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الداخلية عن طريق فحص وتقييم

نظام الرقابة الداخلية ثم التقرير حول مصداقية المعلومات المقرر عنها من قبل المراجع باعتبارها أساسا لنجاعة القرارات

الداخلية

### الإشكالية:

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات التي مست حجم المؤسسات الاقتصادية التي

أصبحت في الوقت الحاضر تتميز بكمبرها وتعقد وظائفها هذا ما أدى إلى اللجوء والاهتمام أكثر بنظام الرقابة نظرا لدوره

الفعال في المؤسسة وكذلك وجود أداة إدارية تقوم بمتابعة هذه النظم الرقابية

مما سبق تنشأ الحاجة من قبل الشركات للتدقيق الداخلي حيث تطورت المراجعة الداخلية من الأساليب القديمة

إلى الأساليب الحديثة حيث يتم تركيز جهود الإدارة نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية في المؤسسة ولم يعد مجال

المراجعة يقتصر على القيود المحاسبية والسجلات المالية وإنما اتسع ليشمل المجالات الإدارية التشغيلية فبعدما كانت أهداف

المراجعة تقتصر على اكتشاف الغش والاختفاء تطورت بفضل مساهمات المراجعين في تقديم الخدمات الإدارية

وبما ان المراجعة الداخلية تعمل في بيئة ومنشآت ذات أهداف وأحجام تنظيمية مختلفة وأيضا مجموعة من القوانين والأنظمة التي تختلف من بلد لآخر وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي فان الحاجة الى وجود معايير وأسس تحكم عملية المراجعة الداخلية اصبحت ضرورية

### طرح الإشكالية:

✓ كيف يتم تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسات وفقا لمتطلبات معايير المراجعة الداخلية

في ظل التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة التالية :

✓ ماهو مقدار الحاجة للمراجعة الداخلية كأداة لاختبار فعالية الرقابة الداخلية

✓ ما مقدار الحاجة للمراجعة الداخلية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية

✓ ماهي الأدوات المستعملة لتقييم نظام الرقابة الداخلية

### الفرضيات:

❖ إتباع المرجع الداخلي لمنهجية المراجعة الداخلية يمكنه الإلمام بكامل المعلومات المالية والمحاسبية

❖ المراجعة الداخلية تابعة للمديرية العامة في المؤسسة

❖ تعمل المراجعة الداخلية على إبراز نقاط القوة والضعف

❖ تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة

❖ يتوقف نجاح المراجعة الداخلية على إتباع المراجع الداخلي لمعايير متفق عليها

### أهداف الدراسة:

❖ إبراز أهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة

❖ إظهار أهمية المراجعة الداخلية في مدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة

❖ عرض أدوات المراجعة ومدى تطبيقها في المؤسسة الجزائرية

❖ الحصول على أكبر معارف نظرية وإسقاطها على حالات تطبيقية

## الفصل الثاني

### دراسات سابقة

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع المختار في ان المراجعة الداخلية تعتبر أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها إذا حسن استغلالها بحيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية وكشف الأخطاء كما تعمل على التأكد من تطبيق الإجراءات واللوائح الموضوعية

#### عنوان الدراسة :

مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار دراسة الحالة لمؤسسة الجزائرية لنسيج والتجهيز

SONITEX بسكرة 2014

من إعداد الطالبة : فاطمة بعوج

#### ملخص الدراسة :

ان التدقيق الداخلي يعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالمصداقية والجودة ومن هنا يمكن القول أن الدراسة تهدف إلى معرفة دور التدقيق الداخلي الذي يقوم بتفعيل اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باعتبار ان اتخاذ القرار عملية تقوم بها الإدارة العليا وذلك بشكل دائم لأنه يعتبر أساس أعمال المؤسسة فهو نقطة بداية لأي نشاط في المؤسسة ويتضح دور التدقيق الداخلي في إضفاء المصداقية للمعلومات والبيانات التي تقوم على أساسها عملية اتخاذ القرار حيث يحتل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة على المستوى الداخلي إذا يتم من خلاله تقييم مختلف الأساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها

ضخضت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساعد في خلق الثقة بين مصالح المؤسسة والإدارة العليا باعتبار ان التدقيق الداخلي هو المرجع الأساسي للمعلومات والبيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة وذلك من خلال التوجيه والإرشاد الذي يقدمه المدقق الداخلي لمتخذ القرار

### الإشكالية:

نظرا للتطور التكنولوجي والاقتصادي الذي شهده العالم أدى إلى تطور حجم المؤسسة وانتشارها جغرافيا وتعدد نشاطها ووظائفها وأهدافها هذا ما فرض عليها ضمان حسن التسيير وفعالية نشاطها والاهتمام بالعمليات والإجراءات التنظيمية داخل أقسامها واتخاذ القرارات والتي تمكن المؤسسة من استغلال مختلف الوسائل المادية والبشرية المتاحة بها ومن اجل أن تتحكم المؤسسة في نشاطها استلزم عليها إيجاد وسائل أو تقنيات تساعد على اتخاذ القرار ومن بين أهم هذه الوسائل التدقيق الداخلي حيث ظهر هذا الأخير مع التطورات والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية ورؤوس أموالها وذلك ما أدى إلى انفصال الملكية عن التسيير وظهرت تخوفات أصحاب الأموال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة وذلك ما تطلب لجوء أصحاب الأموال إلى ما يسمى بالتدقيق ليطمئن الملاك عن نتيجة الأموال المستثمرة ومن هذه الأخيرة أصبحت المؤسسة في حاجة ملحة إلى وظيفة التدقيق الداخلي التي تساعد في تزويد مختلف الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وذات مصداقية تمكنهم من اتخاذ القرارات على أسس معينة

### طرح الإشكالية:

- ✓ ماهو دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار بالمؤسسة محل الدراسة
- وللإجابة على هذه الإشكالي فقد قمنا بوضع بعض التساؤلات الفرعية التالية :
- ✓ ماهو مفهوم التدقيق الداخلي وماهي أهدافه
- ✓ ما المقصود باتخاذ القرار وماهي مراحلها
- ✓ ماهي الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرار
- ✓ ماهي علاقة التدقيق الداخلي باتخاذ القرار

### فرضيات البحث:

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية :

- التدقيق الداخلي دور فعال في اتخاذ القرارات بالمؤسسة
- يعتمد متخذ القرار على نتائج التدقيق الداخلي

## الفصل الثاني

### دراسات سابقة

- توجد علاقة ايجابية بين اتخاذ القرار والتدقيق الداخلي

#### أهمية البحث:

- ✓ إبراز مفهوم التدقيق الداخلي
- ✓ إبراز مفهوم اتخاذ القرار
- ✓ إبراز مدى أهمية ودور التدقيق الداخلي في تفعيل عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة
- ✓ مدى تأثير رأي المدقق الداخلي على القرارات متخذة من طرف المسيرين
- ✓ محاولة إظهار كيفية اتخاذ القرار بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي واقتراحاته

#### أهمية البحث:

إن التدقيق الداخلي هو وسيلة تعتمد عليها المؤسسة للحصول على قوائم مالية من الأخطاء وباعتبار أن هذه القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة فان المسيرين يعتمدوا عليها في عملية اتخاذ القرارات لتسيير المؤسسة وعلى الاقتراحات التي يقدمها المدقق الداخلي في المؤسسة المعنية

#### دراسة براهمة خبطة (2014)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة قسنطينة 2  
بعنوان دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة.

#### أولاً: مشكلة الدراسة:

- كما سبق يتبين بأن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الدراسة يمكن التعبير عنها بالتساؤل المحوري التالي:
- كيف يمكن للتدقيق الداخلي المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات وضمان نجاح مسارها التطبيقي؟.
- وفي محاولة للإجابة عن التساؤل الرئيسي يتطلب الأمر الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة أساساً في:
- 1) ما المقصود بحوكمة الشركات، وما هي المبادئ اللازمة لتطبيقها؟.
  - 2) ما هي الأهمية التي يكتسبها التدقيق الداخلي، وما الدور الذي يلعبه في التطبيق السليم لحوكمة الشركات؟.

3) إلى أي مدى يعتمد التدقيق الداخلي كأداة مساعدة لتطبيق الحوكمة في مؤسسة المحركات بقسنطينة؟.

**ثانياً: أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- 1) يعتبر موضوع البحث أحد المواضيع الحديثة التي تسعى لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى العالمي.
- 2) يساهم البحث في توضيح مدى مساهمة حوكمة الشركات في تقليل المخاطر وحماية حقوق أصحاب المصالح باعتماد التدقيق الداخلي كألية محاسبية محورية.
- 3) تسليط الضوء على الدور المرجو من التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بالشركات الجزائرية، باعتبار الوصول لقواعد جيدة لإدارات الشركات الجزائرية أداة قوية لدعم القطاع الخاص والعام وجلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي المحلي.

**ثالثاً: أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة إلى التركيز على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات وذلك من خلال تحقيق

الأهداف التالية:

- 1) توضيح المفاهيم الأساسية لموضوعي حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي.
- 2) التعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي وتوجهاته الحديثة التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في إدارة المخاطر وعلاقاته التعاونية مع الأطراف ذات الأهمية في إطار حوكمة الشركات.
- 3) التعرف عملياً على ما إذا كان لوظيفة التدقيق الداخلي دوراً إيجابياً في تطبيق الحوكمة بالشركة محل الدراسة.

**خلاصة الفصل:**

إن ما شهدته العالم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات تمثلت في العولمة، التطورات الاقتصادية والمعلوماتية وكذا الاختيارات المالية والاقتصادية التي مست كبريات الشركات في العالم أدى إلى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي كأداة رقابة تضمن قدرة الشركة على مواكبة هذا التطور والكم الهائل من المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

حيث كان محور هذا الفصل محاولة إظهار مدى مساهمة التدقيق الداخلي في دعم التطبيق السليم لحوكمة الشركات وذلك من خلال تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر وكذا العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف حوكمة الشركات من تدقيق خارجي، لجنة تدقيق، مجلس الإدارة والإدارة العليا، وعليه يمكن الاستنتاج بأن:

- إصدار المعايير الدولية للتدقيق الداخلي له دور مهم على بيئة الأعمال والذي انعكس على أداء التدقيق الداخلي، فبالإضافة إلى مهمة الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق والمدقق الخارجي والتي تعتبر في حد ذاتها من الأطراف المساهمة في تطبيق حوكمة الشركات، مما يزيد من الرقابة على أداء الشركة ويرفع من قيمتها، فتزداد ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بالشركات الأمر الذي يساهم في تفعيل ودعم التطبيق السليم لحوكمة الشركات.

- يقوم التدقيق الداخلي بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في متابعة وتحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لحماية مصالح الشركة وحقوق المساهمين وباقي أصحاب المصالح من مستثمرين، مقرضين، موردين وغيرهم، ويتطلب ذلك التزامه بالسلوكيات الأخلاقية لممارسة المهنة.

- إن ما يتحقق من التطبيق الفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة مصدرها خاصة وظيفة التدقيق الداخلي، والتي تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة تربطها مصالح بالشركة، فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها والتي تتميز بالشفافية والمصادقية يمكن للأطراف ذوي العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع ويولد الثقة في الإدارة ويدعم المركز التنافسي للشركة.

### خاتمة الدراسة:

مذكرة ماستر بعنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

من إعداد الطالبة: حليلة بو حامد

دراسة حالة مطاحن الواحات تقرت

نوقشت بتاريخ 2015/05/25

### ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وهذا من خلال إظهار مدى مساهمتها في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة محل الدراسة وعلى هذا الأساس تم اختيار مؤسسة مطاحن الواحات تقرت من اجل اثبات صحتها

واختبار مدى صحة الفرضيات ثم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع المسؤولين ذوي الاختصاص والتقارير الوصفي وقوائم الاستقصاء وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تعمل على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وان الهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية هو اكتشاف نقاط قوته وضعفه

### الإشكالية:

لقد عرف العالم تطورات كبيرة وتحولات سريعة في مختلف المجالات خاصة التحولات التي شهدتها في المجال الاقتصادي والتي كان لها أثرا مباشرا على حجم المؤسسات لاقتصادية والتي أصبحت تتميز في وقتنا الحالي بكبورها وتعقد الوظائف المكونة لها وتشابكها هذا ما أدى إلى الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية نظرا لدورها الهام في المحافظة على أصول وأموال المؤسسة وكذا تشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية وهذا ما أدى إلى وجود أداة إدارية تقوم بمتابعة هذه النظم الرقابية إذ ترغب إدارة المؤسسة دائما في التحقق من ان نظم الرقابة التي وضعتها تعمل بطريقة سليمة إذ تعتبر المراجعة الداخلية هي تلك الأداة التي تعتمد عليها الإدارة مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها فوظيفة المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة يقوم بها شخص يسمى المدقق الداخلي الذي يتولى مهام تقييم نظام الرقابة الداخلية لكونه يقع تحت مسؤوليته وكذا مدى الالتزام

بالسياسات والقوانين الموضوعة وجميع الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها

### طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة مطاحن الواحات

### الأسئلة الجزئية:

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية الموضوعة مسبقا يمكن وضع التساؤلات الجزئية التالية :

- ✓ هل تساهم خلية المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف مؤسسة مطاحن الواحات
- ✓ هل تساعد خلية المراجعة الداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة مطاحن الواحات
- ✓ كيف تمارس خلية المراجعة الداخلية مهامها في مؤسسة مطاحن الواحات

### الفرضيات:

الفرضية الأولى: تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة

الفرضية الثانية: المراجعة الداخلية هي رقابة الرقابة الداخلية

الفرضية الثالثة: احترام منهجية المراجعة الداخلية يعزز نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى النقاط التالية :

- ✓ محاولة الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة
- ✓ توضيح ماهية المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية وكيف تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
- ✓ محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية باعتباره أداة فعالة
- ✓ محاولة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة مطاحن الواحات تقرت

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها بحيث إنها

تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل كشف نقائصه وإدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة من اجل ان

يكون نظام ذو كفاءة عالية وفعالية كما تعمل على التأكد من تطبيق الإجراءات واللوائح الموضوعة

جدول المقارنة بين الدراسات السابقة

السنة	صاحب الدراسة	عنوان الدراسة	الإشكالية	الاستنتاجات المتوصل إليها
2007	احمد محمد مخلوف	المراجعة الداخلية في ظل معايير المراجعة الداخلية في البنوك الأردنية	مامدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وفقا للمتطلبات التي ترفضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية	✓ اظهرت النتائج الدراسة ان البنوك التجارية الاردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتفق عليها وان هناك تفاوت بين البنوك التجارية الاردنية في تطبيق هذه المعايير وتشير هذه النتائج عند تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وجد ان دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيميا الى لجنة التدقيق
2009	نبيه توفيق المرعي	دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي	مادور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التامين الأردنية	✓ اظهرت الدراسة الى انه دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وكذلك يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي وتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي وانه لا يوجد أي فرق جوهري بين اراء المدققين الداخليين واعضاء لجان التدقيق
2013	رشام نسيم	أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة	كيف يتم تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسات وفقا للمتطلبات معايير المراجعة الداخلية	✓ اظهرت النتائج اهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق المضافة والحصول على أكبر معارف نظرية واسقاطها على حالات تطبيقية
2014	فاطمة بعوج	دور التدقيق الداخلي في تفعيل	ماهو دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار	✓ اوضحت الدراسة مدى اهمية ودور التدقيق الداخلي في تفعيل عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة

ومتدى تأثير راي المدقق الداخلي على القرارات المتخذة من طرف المسيرين	بالمؤسسة	اتخاذ القرار		
<p>✓ أظهرت الدراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في دعم التطبيق السليم لحوكمة الشركات وذلك من خلال تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية ومدى اهمية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي واهميتها على بيئة الاعمال والذي ينعكس على التدقيق الداخلي</p>	<p>كيف يمكن للتدقيق الداخلي المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات وضمان نجاح مسارها التطبيقي</p>	<p>دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات</p>	<p>براهمة كنزة</p>	<p>2014</p>
<p>✓ من استنتاجات هذه الدراسة اهمية الرجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية في مؤسسة وهذا من خلال اظهار مدى مساهمتها في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك باكتشاف نقاط قوة وضعف هذا النظام الرقابي</p>	<p>مامدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة مطاحن الواحات الاسئلة الجزئية</p>	<p>دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية</p>	<p>حليمة بوحامد</p>	<p>2015</p>

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة :

- ✓ لقد قمنا بصدد هذه الدراسة بسرد جميع معايير التدقيق الداخلي التي أصبحت جزء هام لتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية وأهمية تطبيقها داخل المؤسسة حيث يلعب التدقيق الداخلي دور فعال داخل المنشأة فهو يساهم في زيادة الفعالية والكفاءة المهنية داخل المؤسسة ومردودها
- ✓ لقد قمنا بذكر صلاحيات الهيئة المشرفة على مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر التي هي عبارة على مجموعة من المدققين الداخليين يعملون في مؤسسات مالية واقتصادية جزائرية تنشط في قطاعات مختلفة وهي هيئة غير حكومية مستقلة
- ✓ بما إن التدقيق الداخلي والخارجي لهما علاقة متكاملة لدى قمنا بسرد أوجه التشابه والتكامل والاختلاف على أساس أن الدور الرئيسي للمدقق الداخلي يتمثل في عنصرين أساسيين فالمدقق الداخلي يعتبر موظف من موظفي المؤسسة حيث يقع عليه العبء الأكبر في المراجعة والتدقيق في جميع العمليات التي تتم خلال السنة ومساعدة المدقق الخارجي في إعداد وتحضير البيانات والمعلومات
- ✓ بما أننا تطرقنا إلى موضوع التدقيق بصفة عامة والتدقيق الداخلي بمعايره الدولية بصفة خاصة وتكلمنا على المؤسسة الجزائرية فقد قمنا بسرد المعايير الجزائرية للتدقيق NAA لغياب المعايير الجزائرية للتدقيق الداخلي

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

**تمهيد:** لقد تناولنا في الجانب النظري معايير التدقيق الداخلي وأهميتها داخل المؤسسة ورغبة منا قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة تطبيقية في مؤسسة OPGI فوجد التدقيق الداخلي في هذه المؤسسة يعتبر ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عليها

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

المبحث الأول: نظرة عامة حول الديوان

### المطلب الأول: التعريف بالديوان ومهامه

#### 1- تعريف الديوان:

إن ديوان الترقية والتسيير العقاري الذي يرمز له بالأحرف اللاتينية بـ OPGI هو مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، وهذا بناء على المرسوم التنفيذي رقم 91-147 المؤرخ في 12 مايو سنة 1991 المعدل والمتمم، المتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري (د.ت.ت.ع) وتحديد كفاءات وطرق تنظيمها وتسييرها.

في هذا الإطار فإن ديوان الترقية العقاري يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير وهو يخضع إلى قواعد القانون التجاري.

إن ديوان الترقية والتسيير العقاري هو شخصية اعتبارية يتمتع بالاستقلالية المالية.

إن ديوان الترقية مسير من طرف مجلس الإدارة ويتم تعيين أعضائه من طرف الوزارة الوصية.

إن الديوان يديره مدير عام يتم تعيينه بواسطة مرسوم رئاسي.

#### - العمال النشطاء داخل الديوان:

عدد العمال	المجموعة المهنية الاجتماعية حسب التصنيف
97	- إطار
89	- التحكم
126	- التنفيذ
312	المجموع

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

تحتوي الحاضرة العقارية لديوان الترقية لتلمسان على 20.715 وحدة ذات طابع سكني وتجاري مصنفة كما يلي:

- السكنات المؤجرة = 10756.

- المحلات التجارية المؤجرة = 935.

- السكنات في التنازل = 8486.

- المحلات التجارية في التنازل = 538.

### المطلب الثاني: مهام الديوان

إن ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان له مهام أساسية وهي:

- تهيئة وترقية الخدمة العمومية في إطار السكن الاجتماعي الإيجاري.

- التسيير العقاري.

كما أن للديوان مهام ثانوية تنبع مما سبق ذكره:

- ترقية العقار.

- السيطرة والتحكم في المشاريع لحساب كل متعامل.

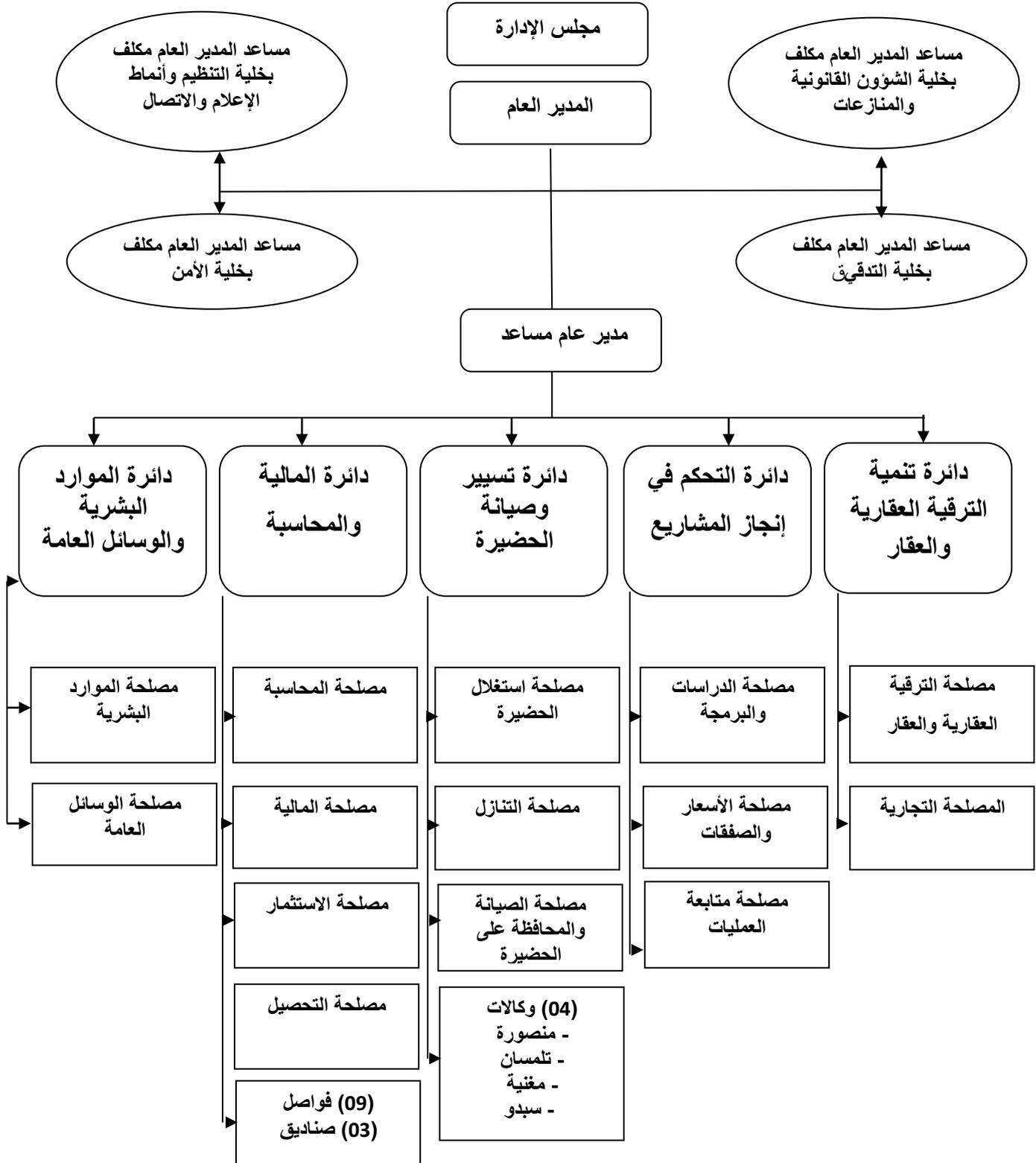
- القيام بأداء الخدمات من أجل ضمان صيانة وتأهيل وترميم الممتلكات العقارية.

- ترقية العقار داخل المحيط العمراني.

- وكل عمل أو مهمة تدخل في إطار التسيير العقاري.

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

### المطلب الثالث: المخطط التنظيمي

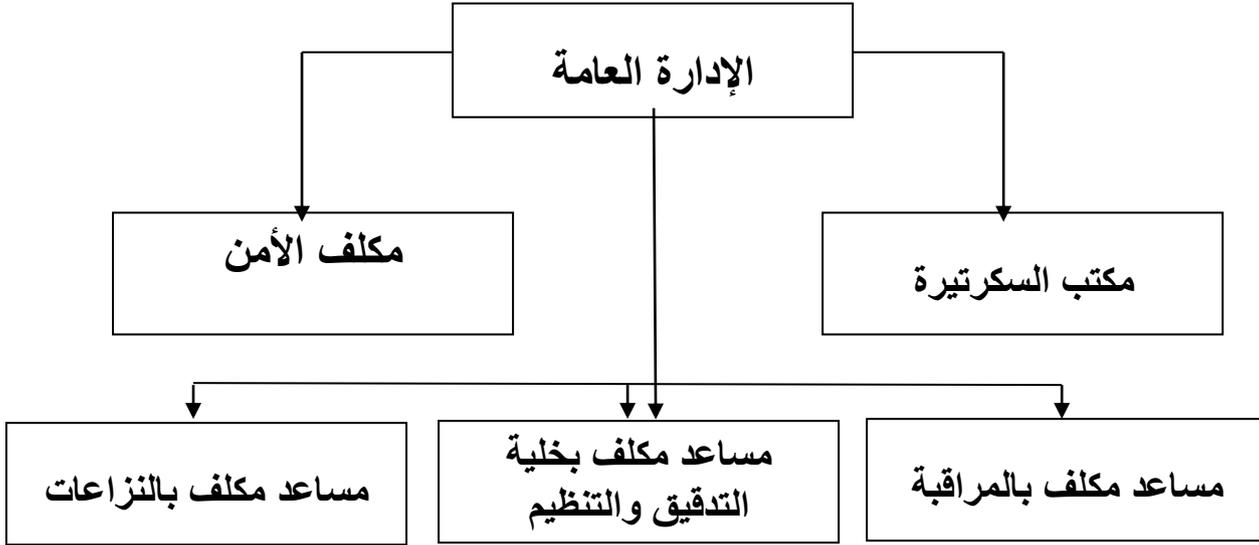


## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

### المطلب الرابع: مصالح الديوان

#### 1- مصالح الديوان:

##### - الإدارة العامة:



1- المدير العام: يسهر المدير العام على تحقيق الأهداف المسطرة للديوان ويشرف على تنفيذ قرارات مجلس

الإدارة، ويدير كل الدوائر وله سلطة التعيين اتجاه العمال في إطار شروط قانونية تشريعية، إذ بصف عامة يشرف

على التخطيط، والتنظيم وتسيير الديوان، كذا استقبال الشخصيات ومراقبة كل الأعمال المنجزة من طرف

المصالح.

#### 2- مساعد مدير الديوان العام:

أ- مساعد مدير مكلف بالعلاقات العامة: من المهام الموكلة إلى هذا المكتب:

- معالجة الاحتياطات أو المشاكل المطروحة.

- استقبال المواطنين، الجمعيات والغدارات.

- نشر وتنظيم النصوص التشريعية والقانونية للشعب أو هياكل الديوان.

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

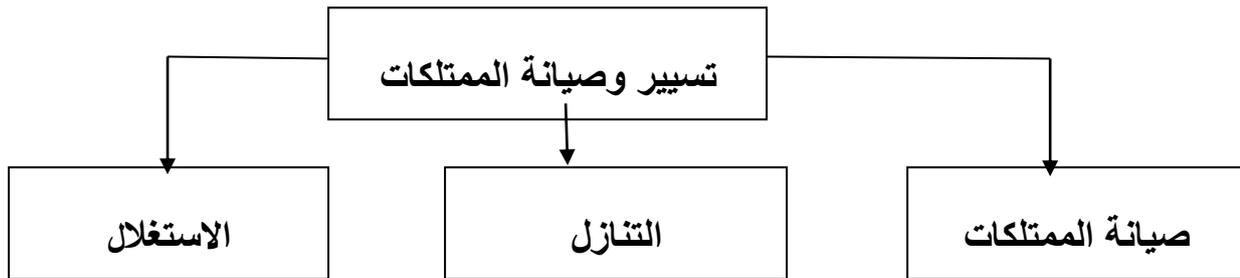
ب- مساعد المدير المكلف بالمراقبة: وهو مكلف بوضع المناهج والقواعد المتعلقة بعمل كل قسم، وتقسيم النشاطات الإدارية والمالية، ومراقبة النظام الداخلي للديوان وكذا تحليل وتقدير النتائج.

ج- مساعد المدير العام المكلف بالنزاعات: يسهر هذا الأخير على تطبيق جميع القرارات واتخاذ التدابير والإجراءات القانونية وحمية مصالح الديوان.

### \* تكاليف الأمن:

- السهر على أمن الممتلكات والأشخاص في المؤسسة.
- السهر على الأخطار المحتملة لمجموع وسائل المؤسسة.
- ضمان مراقبة دائمة لوسائل الاتصال والأنظمة.
- ترتيب وضمان ومتابعة تخطيط الحراسة.
- تسيير التأمينات والحوادث.

### \* دائرة تسيير الممتلكات:



### 1- مصلحة الاستغلال: من المهام الموكلة لهذه المصلحة ما يلي:

- القيام بعمليات جرد الكراء بالنسبة للسكنات والمخلات.
- إبرام عقود وصفقات الكراء.
- مسك وتنظيم الدفتر العام لملفات المستأجرين.
- قبض المستحقات وتكاليف الكراء والأماكن المؤجرة.

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري للمساكن

### 2- مصلحة التنازل: وتقوم بما يلي:

- تنفيذ مجمل عمليات البيع (بيع ممتلكات الديوان من مساكن ومحلات)، والسهر على احترام القوانين.
- متابعة تحويل المصالح الموقوفة الخاصة والتي تتعلق بمصلحة الأملاك، والدراسات التوثيقية.
- استقبال ملفات التملك وتحرير الحالات الخطية وعقود الملكية ووضعها عامة مسجلة، كما تعتمد هذه المصلحة على فرعين:

### الفـرع الأول: فرع البيع

- ومهمته تنفيذ مجموعة من العمليات ذات شكل البيع، وتتابع ملفات الممتلكين وأهمها:
- استقبال واستغلال طلبات التملك للمساكن والمحلات وإقامة الاستحقاق الخاص بدفع الأقساط الشهرية لدى الدفع.
- ضمان التحويل لفرق العد، كما يعمل على تنسيق وتتابع الأعمال.
- تحليل ما قدمه المالك أي المشتري مع المبلغ.

### الفـرع الثاني: فرع العقد

- العقد هو الوثيقة الرسمية بين البائع والمشتري ويتم إبرام هذه الوثيقة بعدما يشتري المالك سكن من البائع، وهناك ثلاث أنواع من العقود:

- 1- عقد بالتقسيط: المشتري لم يدفع المبلغ كاملا، أي انه يدفع بالتقسيط.
- 2- عقد فوري: أي أن المشتري يدفع المبلغ كله دفعة واحدة.
- 3- عقد التنازل عن الرهن القانوني: معناه أن المشتري كان يدفع سعر التنازل بالتقسيط ولما انتهى من الدفعة كليا فهو يتحصل على هذا النوع من العقود.

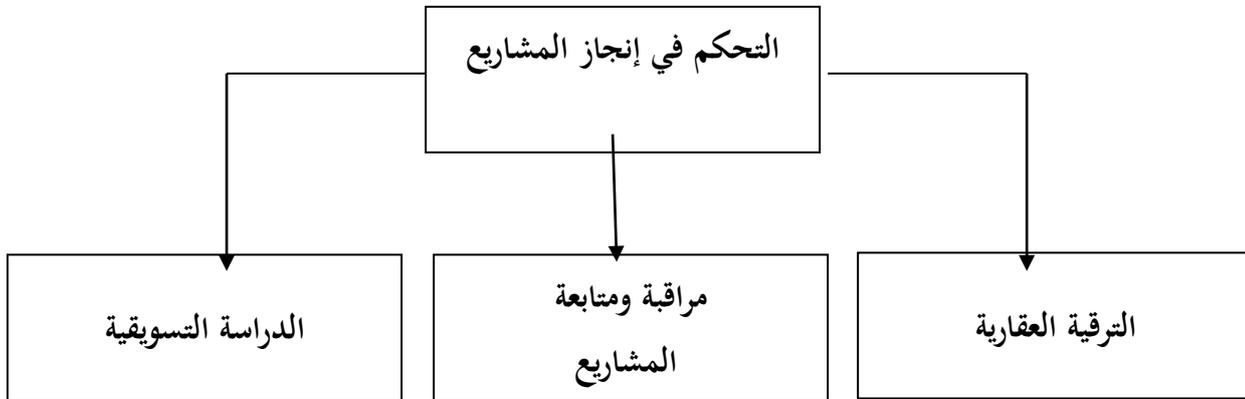
### 3- مصلحة صيانة الممتلكات: وهي مكلفة بعدة مهام منها:

- مسك وتنظيم ملفات المطالبة ودفاتر حالة الملكية للديوان ومراقبة تنفيذ النشاطات المتعلقة بالنظافة، الصيانة والتصليح الجارية بالنسبة للملكية والمتعلقة بالوحدات.
- البرمجة بالتنسيق مع الوحدات لأهم عمليات التصليح والصيانة.

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

- الحفاظ على الملكية المستغلة والمسيرة وذلك بوضع حارس مشرف عليها

\* دائرة التحكم في إنجاز المشاريع



هذه المشاريع مكلفة بضمن الإدارة والتحكم في إنجاز البرامج الاجتماعية وكذا متابعة تنفيذ جميع المشاريع

المتعلقة بدراسة البناء، الترميم، الصيانة، الترقية، وتطوير الدراسات والبحوث المعمارية المتعلقة بمكاتب الدراسات والخدمات

المختصة في ذلك، وتحتوي هذه الدائرة على ثلاث مصالح:

### 1- مصلحة الدراسة والتسويق: تقوم هذه المصلحة بمعدة مهام من بينها:

- دراسة وبرمجة مشاريع الديوان.
- تقييم ومفاوضات المناقصات والعروض الملقاة وتحليل القيم والإحصاءات.
- التطرق إلى جدولته مجمل الوثائق والملفات الإدارية والتقنية وضمن المتابعة القانونية.
- التطرق للتحقيقات التقنية والتقنيات من طرف الوحدات أو الوكالات في إطار الحجز أو الصيانة.
- هناك خطوات يجب تتبعها للدراسة: أول خطوة هي اختبار الأراضي وذلك عن طريق لجنة مختصة حيث يتم هناك دراسة جيوتقنية للأراضي من طرف المخبر الجهوي الغربي للأشغال العمومية، وبعد الاختيار يتم الإعلان في الجرائد لاختيار مكتب الدراسات، حيث يقوم هذا الأخير بتقديم دراسة أولية عن المشروع والقيمة المالية له، وفي الأخير يتم الإعلان ثانية في الجرائد وذلك لاختيار المقاول الذي يقوم بالإنجاز.

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

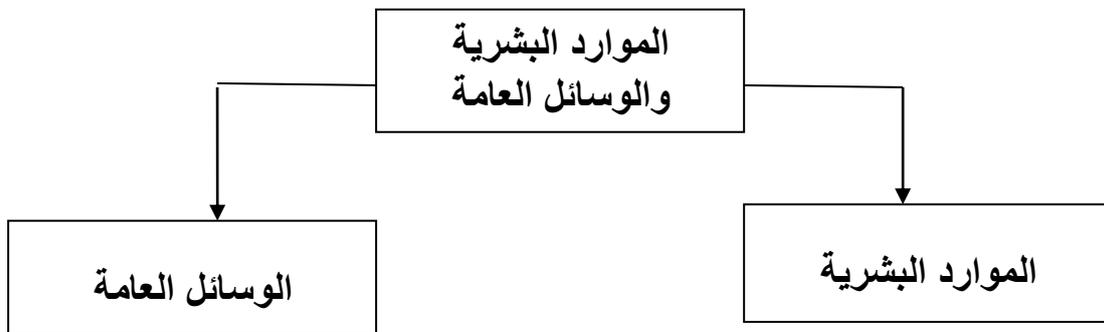
### 2- مطلة مراقبة ومتابعة المشاريع: وهي مطلة بـ:

- ضمان تحقيق البرامج الاجتماعية، التجهيزات والصيانة للديوان وملحقاته.
- تنسيق عملية الأشغال بالتوافق مع المعطيات واحترام القواعد التقنية في هذه المصلحة.
- يتم تنفيذ المشروع على أرض الواقع، حيث يتم تنصيب المقاول عن طريق محضر وإنجاز المشروع يتم عبر مرحلتين وهما:
  - 1- إنجاز الهيكل السفلي للبناء (حفر الأساسات وإنجازها).
  - 2- إنجاز الهيكل العلوي، وبعد الإنجاز تتم عملية الاستلام المؤقت عن طريق لجنة مكونة من عدة هيئات وسلطات الدائرة والمدراء أقسام البناء والتعمير.

### 3- مطلة الترقية العقارية: وهي مطلة بما يلي:

- تحليل من خلال الدراسات اقتصاديات تطوير وتقييم المشاريع.
- القيام بالتركيب المالي اللازم لها.
- تسيير الاتفاقيات حول الدراسات وتحقيق عملياتها.
- إدراج الكيفية اللازمة للبيع (مع إشعار عن طريق الصحافة).
- تكوين ملف متابعة الأسعار.
- اتخاذ التدابير القانونية اللازمة والتي تسمح بدخول الملكيات العقارية.

### \* دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة



هذه الدائرة مكلفة بتسيير الموارد البشرية والمادية الضرورية لعمل جميع هيئات ومصالح الديوان، وتشمل هذه الدائرة على:

\* مصلحة الوسائل العامة

\* مصلحة الموارد البشرية

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

### **1- مطلة الموارد البشرية:** وتتضمن ما يلي

- مراقبة كل العمليات المرتبطة بأجور الأشخاص.
- مراقبة التوظيف وحركة الأشخاص ومراقبة العمليات المنسوبة لتسديد مبالغ الديون.
- تحديد سياسة العمل، التكوين والتخصيص داخل الديوان وضمان تطبيقها.
- التهيئة لدراسة وترتيب الأجور.
- وضع مناهج التسيير الإداري للمستخدمين.

### **2- مطلة الوسائل العامة:**

- تشرف على الإعداد الدوري لمستلزمات الضرورية لوضعها تحت أقسام الديوان.
- مراقبة كل عمليات الشراء (المعدات والتمويلات).
- ترتيب وإحصاء كل الوثائق المكتوبة أو البيانات المرتبطة بتسيير الديوان.
- تمويل المخزونات وتسييرها.
- ضمان التكفل بالأرشيف والوثائق.

### **المبحث الثاني: النتائج والمناقشة**

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي في أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة والهدف من هذه الدراسة التحقق من أن المؤسسة الجزائرية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي

### **المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية**

سنعرض من خلال هذا المطلب بعرض المعلومات التي جمعناها من خلال إجراء المقابلة مع المدقق الداخلي في

شركة *OPGI*

### **الفرع الأول: التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة**

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

يعتبر التدقيق الداخلي في مؤسسة *OPGI* مصلحة مستقلة عن باقي المصالح يرئسها شخص مستقل وحيادي

يقوم بفحص نشاط المؤسسة وفي الأخير تقديم تقرير حولها

يقوم المدقق الداخلي بإعداد مخطط سنوي يصادق عليه المدير العام اذ يحتوي على التدقيق الداخلي للوظائف التالية :

✓ الموارد البشرية

✓ المصلحة التجارية

✓ مراجعة قسم الأرشيف

✓ مراجعة قسم التطوير والترقية

### الفرع الثاني: سير عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة

تمر هذه العملية بالخطوات التالية :

1. كل سنة يتم إعداد مخطط سنوي خاص بعملية التدقيق الداخلي من طرف مجلس الادارة وبعد المصادقة على هذا المخطط

من طرف المدير وبعدها يحصل المدقق الداخلي على رسالة مهمة لمراجعة مصلحة معينة

2. بعد حصول المراجعة بالمراجعة على رسالة مهمة والتفاهم مع رئيس المصلحة المعنية بالمراجعة تأتي مرحلة العمل الميداني اذ

يقوم بطلب المستندات والوثائق الخاصة بالمصلحة الخاضعة للتدقيق ويقوم بفحصها وتقييمها

3. بعد تقييم هذه المستندات واستخراج نقاط القوة والضعف يقدم المدقق تقرير حول الوضعية المالية لهذه المصلحة مرفقة

بأدلة الإثبات إلى المدير العام للمؤسسة ويقدم في التقرير مجموعة من التوصيات والملاحظات فيما يخص الانحرافات التي

توصل لها

### الفرع الثالث: أدوات التدقيق المطبقة في المؤسسة

❖ المقابلة

❖ مخطط السيولة

❖ تقسيم درجة المخاطر

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

❖ مرجعية التدقيق

❖ استقصاء الرقابة الداخلية

❖ مسار التدقيق

❖ الملاحظة

❖ اختبار التتبع

### جدول (1-1) قائمة استقصاء نظام المشتريات

الرقم	تحديد نظام الرقابة الداخلية	نعم	لا
1	هل يتم مراقبة كمية ونوعية البضاعة المستلمة من طرف مصلحة الاستلام	×	
2	هل يتم مقارنة البضاعة المستلمة كما ونوعا من طرف مصلحة الاستلام مع طلب البضاعة	×	
3	هل يتم مراقبة الفواتير حسابيا	×	
4	هل يتم المقارنة بين الفواتير وطلب البضاعة ووصول الاستلام	×	
5	هل يتم مراقبة دخول البضاعة	×	
6	هل تتم المراقبة أثناء التسجيل المحاسبي	×	
7	هل يتم مقارنة المبالغ المدفوعة مع المبالغ المدونة في الفاتورة	×	
8	هل يتم مراقبة الموردين المدينين	×	
9	هل يتم مراقبة الإجراءات التصحيحية	×	

المصدر: من إعداد الطالب جاب زهير وحيماوي لطفي مع التعاون مع رئيس خلية التدقيق الداخلي

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

### جدول رقم (2-1) المتعلق بتوزيع المهام

الرقم	المهام	مصلحة الشراء	المدير	المدير المالي	أمين المخزن	المحاسب
1	إرسال طلب الشراء	×				
2	المصادقة على طلب الشراء	×	×		×	
3	إعداد طلبية البضاعة	×				
4	الترخيص بطلب البضاعة		×			
5	استلام البضاعة				×	
6	مقارنة طلب البضاعة بالفاتورة	×		×		
7	الرقابة المحاسبية			×		×
8	التسجيل في دفتر يومية المشتريات					×
9	تحضير الشيكات					×
10	إمضاء وإرسال الشيكات					×
11	القيود المحاسبية					×
12	متابعة دخول المشتريات					×
13	التفاوض مع الموردين	×				

المصدر: من إعداد الطالبين جاب زهير و يحيى لطفى مع التعاون مع رئيس خلية التدقيق

## الفصل الثالث دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان

### المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

- من خلال المقابلة التي قمنا بها في خلية التدقيق لاحظنا أن التدقيق الداخلي يلعب دور فعال داخل المؤسسة وذلك من خلال المساعدة التي يقدمها للإدارة العامة من خلال الإرشادات والنصائح
- من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة لاحظنا أن خلية التدقيق الداخلي تابعة للمديرية العامة هذا ما يمنح التدقيق صفة الاستقلالية مما يسمح للمدقق بالقيام بعمله على أكمل وجه
- إن خلية التدقيق الداخلي تعمل على اكتشاف نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية
- تظهر أهمية التدقيق الداخلي في التأثير المباشر على السير الحسن لنظام الرقابة الداخلية ويعمل على تزويد الإدارة العليا بمختلف المعلومات فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية.

#### اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة قوية بين الإدارة العامة والتدقيق الداخلي وهذا ما أعطى لهذه المهنة صفة الاستقلالية فالتدقيق الداخلي يساعد الإدارة في تحقيق أهدافها ويقوم بتقديم التوصيات للإدارة حتى تصل لأهدافها
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ايجابية بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية فإذا كان هناك نظام رقبة داخلية قوي وخالي من نقاط الضعف هذا سيسهل مهمة المدقق الداخلي أثناء عمله والعكس صحيح
- **الفرضية الثالثة:** يساهم التطبيق الجيد لمعايير التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة مما يدفع بالمؤسسة نحو تحقيق أهدافها

## خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الديوان الوطني للترقية العقارية بخلية التدقيق توصلنا الى ان التدقيق الداخلي يحظى بأهمية كبيرة من طرف المسؤولين وكذلك استخلصنا ان للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي لديها قسط كبير من العناية لأنه تم تطوير عدة مصالح ويسر عملية اكتشاف الأخطاء داخل المؤسسة.

### الاستنتاجات :

- 1- في اغلب المؤسسات الجزائرية لا يوجد تطبيق شامل للمعايير التدقيق الداخلي أي انه لم يحظى بعد بأهمية كبيرة كالتدقيق الخارجي.
- 2- هناك بعض أدوات التدقيق الداخلي لا يتم استخدامها كما ينبغي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اثناء عملية الفحص.
- 3- غياب عنصر التكوين والتدريب داخل المؤسسات في مجال التدقيق الداخلي وبالتالي عدم الاطلاع ومواكبة المدققين لتطورات معايير التدقيق الداخلي الدولية.
- 4- يقوم المدقق الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وازاها في تقريره الموجه للإدارة عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية ولذلك يعتبر التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية فيه يتم اكتشاف الغش والتلاعبات.

## الختامــــــــــــــــة:

يعتبر التدقيق الداخلي عنصرا أساسيا داخل المؤسسة فهو يساهم في المحافظة على ممتلكات المؤسسة وضمان

استمرارها مما دفع بالخبراء في هذا المجال إلى وضع معايير تنظم هذه المهنة وذلك لمنع التلاعبات والغش والأخطاء

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة الخاصة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدى مساهمتها

في تحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال التطبيق الشامل لهذه المعايير فقد استطعنا أن نتوصل على أن الاعتماد على

معايير التدقيق الداخلي أصبح امراً ضروريا

لدى حاولنا من خلال بحثنا الإجابة عن الإشكالية المتمثلة هل يتم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات

الجزائرية وذلك من خلال ثلاثة فصول باستخدامنا للأسلوب الوصفي في الجانب النظري وأسلوب الاستطلاع في الدراسة

التطبيقية من خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات والنتائج

## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب :

- أحمد حلمي جمعة: التدقيق الداخلي والحكومي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2009
- حسين القاضي وحسين دودح: أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية، مؤسسة الورق، الأردن، 2009
- خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، ط1، 2006
- خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، ط4، 2007
- خطيب، خليل الرفاعي: علم تدقيق الحسابات النظري والعملية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- زهير الحدرب: علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010،
- علي أنور العسكري: الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2008،
- علي عباس: الرقابة الإدارية في منظمة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،
- عبد الرؤوف جابر: الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2005-2006
- عطاء الله أحمد سويلم الحسبان: الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الريح للنشر والتوزيع
- لطفي شعباني: مذكرة ماجستير: المراجعة الداخلية مهمتها في تسيير وتحسين المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 114.
- محمود عبد السلام محسن: مذكرة ماستر: مدى اهتمام المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011
- محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007

- نادر شعبان السواح: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، دار الجامعية، مصر، 2006
- نواف محمد عباس الرماحي: مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) ليزيد صالح و عبد الله مايو.

### المراسيم :

- المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فبراير 2016.
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017.

### المراجع الاجنبية :

- Micheline Fridrish , gerges langlois, comptabilité et audit, sup Foucher, 2<sup>eme</sup> édition, paris, France, 2010, p 132.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
2	الإهداء .....
4	شكر وتقدير .....
5	ملخص .....
6	مقدمة.....
	الفصل الأول:
	الجانب النظري للتدقيق الداخلي.....
07	المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي.....
09-08	المطلب الاول: تعريف التدقيق الداخلي.....
10	المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن التدقيق.....
11	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.....
12	المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق.....
13	المطلب الاول: أهمية التدقيق الداخلي.....
14	المطلب الثاني:اهداف التدقيق الداخلي.....
15	المطلب الثالث: مقومات و مزايا التدقيق الداخلي.....
	المبحث الثالث: أساسيات التدقيق.....
19-16	المطلب الاول: معايير التدقيق الداخلي.....
20	المطلب الثاني: مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي.....
21	المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي.....
	المبحث الرابع: الرقابة الداخلية
22	المطلب الاول: مفهوم الرقابة الداخلية.....
30-23	المطلب الثاني: مقومات نضام الرقابة الداخلية.....
31	المطلب الثالث: مكونات الرقابة الداخلية.....
40-32	المطلب الرابع: الرقابة و المراجعة الداخلية.....
	المبحث الخامس: مهنة التدقيق في الجزائر
42-41	المطلب الاول: المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق الداخلي قي الجزائر.....
43	المطلب الثاني: الهيئة المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق الداخلي قي الجزائر.....

48-44	المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية .....
49	المطلب الرابع: الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.....
52-50	المطلب الخامس: العلاقة بين المدقق الداخلي و الخارجي.....
	الفصل الثاني:
70-53	الدراسات السابقة.....
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لتلمسان
	المبحث الأول: نظرة عامة حول الديوان
71	المطلب الاول: التعريف بالديوان.....
72	المطلب الثاني: مهام الديوان.....
73	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.....
78-74	المطلب الرابع: مصالح الديوان.....
	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
82-79	المطلب الاول: نتائج الدراسة التطبيقية.....
83	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.....
84	الخاتمة.....
85	قائمة المصادر والمراجع.....
87	فهرس المحتويات .....